بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليـــا

كليـــــــة الـــتجـــارة

قسم المحاسبة والتمويـل

دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة

" دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة "

Accounting and Financial Information Role in Liquidity Risk Management
Applied Study on Commercial Banks Working in Gaza Strip

إعداد الباحث

نصر رمضان احلاسه

إشراف الأستاذ الدكتور

سالم عبدالله حلس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1434هـ - 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ۞ الإسراء : 85 ۞

صدق الله العظيم

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية ، وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة ، ودور الهيئات الرقابية في متابعة مخاطر السيولة ، وإلقاء الضوء على أداء البنوك التجارية ومهامها من اجل معالجة و تخفيض تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية ، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من إثراء المعرفة العلمية والعملية داخل البنوك وللمجتمع حول مدى استقرار مخاطر السيولة .

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة واختبار الفرضيات من خلال برنامج spss الإحصائي ، حيث كانت أداة الدراسة استبانه وزعت على أفراد عينة الدراسة داخل البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- تستخدم البنوك التجارية المعلومات المحاسبية والمالية في التنبؤ بمخاطر السيولة.
- تقوم البنوك التجارية باستخدام أدوات قياس ونسب مالية للتعرف على السيولة المتوفرة لديها
- يوفر الإفصاح العام الشفافية والموضوعية ويعزز الثقة بين البنك وعملائه لما له اثر في تخفيض درجة مخاطر السيولة .
- تقوم الإدارة العليا والجهات الرقابية بمتابعة ومراقبة التقارير بشكل دوري للمساعدة على اكتشاف الانحرافات المتعلقة بوضع السيولة وتصحيحها .
- يؤثر حجم وطبيعة الودائع على متطلبات السيولة عند مواجهة السحوبات في تواريخ الاستحقاق .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

- ضرورة الاهتمام بفائض ونقص السيولة التي قد تتعرض لها البنوك أثناء ممارسة أعمالها التجارية .
- يجب تقديم الدعم للبنوك التجارية عند تعرضها لأزمات مالية من خلال مسؤوليات السلطة النقدية ، وضرورة تقييد البنوك التجارية بمقدار السيولة النقدية التي تفرضها سلطة النقد الفلسطينية ، بالإضافة إلى وضع احتياطيات اختيارية اخرى بصورة مناسبة تكفل التعامل مع الأمور المالية الطارئة .
- العمل على إجراء دراسات متخصصة وندوات إرشادية لتقييم مخاطر السيولة .
- إنشاء وحدة مركزية فاعلة تعنى بإدارة المخاطر وخاصة مخاطر السيولة من خلال نظام معلومات جيد لقياس وتحديد متطلبات السيولة ، الرقابة الداخلية والمراجعة الدورية لممارسات إدارة السيولة ، مراقبة الحاجات التمويلية ، وضع مجموعة من المؤشرات للمساعدة في التعرف مبكراً على مشاكل السيولة ، والإفصاح العام من خلال التقارير الدورية يخدم جميع فئات المستفيدين .

Abstract

This study aimed to clear, the importance of the role played by accounting and financial information in liquidity risk management in commercial banks, to identify the most important tools used to measure and assess the liquidity risk, focus on the role of regulatory bodies in the follow-up of liquidity risk, and shed light on the performance of commercial banks and tasks in order to address and reduce the risk that may be exposed to commercial banks, also stems the importance of this study enrich scientific knowledge and practical inside banks and the community about the stability of liquidity risk.
The researcher used the descriptive and analytical approach make the necessary statistical treatments and test hypotheses through the SPSS program, where it was a tool of the study questionnaire was distributed to members of the study sample within the commercial banks operating in the Gaza Strip

The study concluded a set of findings :
- Commercial banks use accounting and financial information in forecasting liquidity risk.
- Commercial banks using measuring instruments and financial ratios to identify the liquidity available.
- Provides public disclosure transparency, objectivity and enhance trust between the bank and its customers because of its effect in reducing the degree of liquidity risk.
- Senior management and regulatory follow-up and monitoring reports on a regular basis to help detect deviations concerning liquidity position and correct.
- Affect the size and nature of the deposits on the liquidity requirements in the face of withdrawals due dates.

The study recommended to :
- The need to pay attention to a surplus and a lack of liquidity, which the Bank may be exposed to during commercial operations.
- Must provide support to commercial banks when exposed to financial crises through the responsibilities of the monetary authority, and the need to restrict commercial banks by liquidity imposed by the Palestinian Monetary Authority, in addition to put reserves optional other adequately ensure dealing with emergency financial matters.
- Work to conduct specialized studies and seminars guidelines for assessing liquidity risk.
- Create a functioning central means of risk management, especially liquidity risk through information system good to measure and determine the liquidity requirements, internal controls and periodic review of the practices of liquidity management, monitoring financing needs, develop a set of indicators to help identify early on liquidity problems, and public disclosure through reports Periodic serve all categories of users.

الإهداء

إلى روح أمي الغالية ،،،، رحمة الله عليها

أفنت زهرة عمرها من اجلي ومن اجل أبنائها

إلى روح والدي العزيز ،،،،

رحمة الله عليه واسكنه فسيح جناته

إلى أسرتي وزوجتي الأحبة ،،،،

فادي ، رمضان ، محمد ، هشام ، معتز ، ألاء

إلى أخي وأخواتي الأعزاء ،،،،

الذين قدموا لي المساعدة

إلى أهلي جميعا وأصدقائي وكل من له الحق عليّ ،،،،

إلى شهدائنا الأبرار وأسرانا البواسل والأحرار ،،،،

إلى أساتذتي وزملائي الكرام ،،،،

أهدي إليهم جميعا ثمرة جهدي

الباحث

نصر رمضان العبد حلاسه

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، ياربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل ، أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى أستاذي الفاضل / أ.د سالم عبد الله حلس المشرف المباشر على هذه الدراسة الذي لم يبخل عليّ بعلمه وتوجيهاته وصبره الذي كان له اثر كبير في انجاز وإخراج هذه الدراسة . كما أتقدم بخالص الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور / علي عبدالله شاهين مناقشاً داخلياً والدكتور / سالم صباح مناقشاً خارجياً على تكرمهم بمناقشة هذه الدراسة فجازهم الله عني خير الجزاء .

وأتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي الكرام في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية وجميع العاملين فيها ولكل من ساهم على انجاز وإتمام هذه الدراسة وأخص بالذكر الدكتور / عصام البحيصي والدكتور / حمدي زعرب ، كما أتقدم بشكري الخاص للجامعة الإسلامية التي منحتني هذه الدرجة .

أسأل الله عز وجل أن تكون هذه الأعمال الطيبة خالصة لله وتكون في ميزان حسناتهم .

الباحث

نصر رمضان العبد حلاسه

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
ملخص الدراسة باللغة العربية	ب
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ت
الإهداء	ث
شكر وتقدير	ج
فهرس المحتويات	ح
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال	س
قائمة الملاحق	س
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
1.1 مقدمة	2
1.2 مشكلة الدراسة	3
1.3 أهمية الدراسة	3
1.4 أهداف الدراسة	4
1.5 فرضيات الدراسة	4
1.6 متغيرات الدراسة	5
1.7 الدراسات السابقة	6
أولاً : الدراسات العربية	6
ثانياً : الدراسات الانجليزية	13
التعليق على الدراسات السابقة	16
الفصل الثاني : المعلومات المحاسبية والمالية وعلاقتها بالسيولة	
2.1 مقدمة	18

2.2 مفهوم المعلومات المحاسبية	18
2.3 المحاسبة باعتبارها نظاما للمعلومات	19
2.4 أهمية المعلومات المحاسبية	21
2.5 القواعد الأساسية التي تقوم عليها المعلومات المحاسبية الجيدة	21
2.6 خصائص المعلومات المحاسبية	22
2.6.1 الخصائص الأساسية	22
2.6.2 الخصائص الثانوية	23
2.7 القوائم المالية	24
2.7.1 الميزانية العمومية	25
2.7.2 قائمة الدخل	25
2.7.2.1 فائدة المعلومات المحاسبية لتقدير السيولة واليسر المالي	26
2.7.3 قائمة التدفقات النقدية	26
2.7.3.1 فائدة المعلومات المحاسبية لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية	27
2.8 الإفصاح	28
2.8.1 مفهوم الإفصاح	28
2.8.2 الإفصاح والشفافية	29
2.8.3 الافصاحات عن السيولة	29
2.9 الرقابة ومفهومها	30
2.9.1 الرقابة الداخلية المحاسبية	31
2.9.2 أهداف نظام الرقابة الداخلية	32
2.9.3 الرقابة على السيولة المصرفية ومدى ملاءمتها	32
2.10 مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إدارة السيولة	33
2.10.1 مسئوليات مجلس الإدارة	33
2.10.2 مسئوليات الإدارة التنفيذية	33
2.11 الودائع	34

2.11.1 ماهية الودائع	35
2.11.2 حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها	36
2.11.3 السيولة لمقابلة سحب الودائع	36
2.11.4 السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات	36
الفصل الثالث : إدارة مخاطر السيولة	
3.1 مقدمة	38
3.2 مفهوم السيولة	39
3.3 أهمية السيولة في المصارف التجارية	40
3.3.1 أهمية السيولة بالنسبة للمصرف	41
3.3.2 الفرق بين سيولة المصرف وسيولة الجهاز المصرفي ككل	41
3.4 متطلبات السيولة	42
3.5 مكونات إدارة السيولة	42
3.6 مؤشرات السيولة	43
3.6.1 المؤشرات المالية في تقييم إدارة السيولة	44
3.6.2 العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية	46
3.7 التخطيط للسيولة	47
3.7.1 أساليب تخطيط السيولة	48
3.8 تقدير السيولة	49
3.9 العلاقة المتبادلة بين السيولة والربحية وكيفية التوازن بينهما	49
3.10 أدوات تقييم ومتابعة الأداء	51
3.11 أنواع الرقابة التي تقوم بها المصارف المركزية	52
3.11.1 الرقابة السابقة على نشاطات المصرف	54
3.12 العوامل التي تحدد حجم سيولة المصرف	55
3.13 أساليب معالجة العجز أو الفائض النقدي	55
3.14 أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند توظيف أمواله	56

3.14.1 مخاطر السيولة	57
3.14.2 أسباب مخاطر السيولة	58
3.14.3 لجنة بازل ومخاطر السيولة	59
3.14.4 ضوابط الحد من مخاطر إدارة السيولة	61
الفصل الرابع : الإطار العملي للدراسة	
4.1 مقدمة	63
4.2 أسلوب الدراسة	63
4.3 مجتمع وعينة الدراسة	64
4.4 أداة الدراسة	65
4.5 صدق الاستبانة	66
4.6 ثبات الاستبانة	67
4.6.1 نتائج الاتساق الداخلي	67
4.6.2 الصدق البنائي	72
4.7 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	74
4.8 تحليل البيانات واختبار الفرضيات	75
4.8.1 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة	76
4.8.2 اختبار فرضيات الدارسة	80
4.8.2.1 الفرضية الأولى	81
4.8.2.2 الفرضية الثانية	83
4.8.2.3 الفرضية الثالثة	86
4.8.2.4 الفرضية الرابعة	89
4.8.2.5 الفرضية الخامسة	92
4.8.2.6 الفرضية السادسة	95
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
أولا : النتائج	98

ثانياً : التوصيات	99
ثالثاً : الدراسات المستقبلية	100
المراجع والملاحق	
المراجع	101
الملاحق	109

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة التي تم توزيع الاستبانة عليها	**64**
2	درجات مقياس ليكرت الخماسي	**66**
3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المعلومات المحاسبية المنشورة " والدرجة الكلية للمجال	**67**
4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الضوابط و أدوات القياس المستخدمة " و الدرجة الكلية للمجال	**68**
5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " متطلبات الإفصاح العام " و الدرجة الكلية للمجال	**69**
6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الجهات الرقابية " والدرجة الكلية للمجال	**70**
7	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجم وطبيعة الودائع " والدرجة الكلية للمجال	**71**
8	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	**72**
9	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	**73**
10	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	**74**
11	توزيع عينة الدراسة حسب البنك	**76**
12	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	**77**
13	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	**77**
14	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	**78**
15	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	**78**
16	توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي	**79**
17	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لكل فقرة من فقرات مجال " المعلومات المحاسبية المنشورة "	**81**
18	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لكل فقرة من فقرات المجال " الضوابط و أدوات القياس المستخدمة "	**83**

19	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لكل فقرة من فقرات مجال " متطلبات الإفصاح العام "	**86**
20	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الجهات الرقابية "	**89**
21	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لكل فقرة من فقرات مجال " حجم وطبيعة الودائع "	**92**
22	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لجميع الفقرات	**94**
23	نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين وتحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق وفق البيانات الشخصية	**95**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	المحاسبة باعتبارها نظاماً للمعلومات	**20**
2	إطار الرقابة لنظم المعلومات	**31**
3	آلية استخدام مدخل مجمع الأموال	**51**
4	نموذج حدود الرقابة	**54**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
1	نموذج الإستبانه	**I**
2	المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة	**II**
3	قائمة أسماء المحكمين	**III**
4	تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بخصوص السيولة	**IV**

الفصل الأول

الإطـــار العـــام للـــدراسة

Chapter one

The General Framework for the Study

1.1 مقدمة Introduction :

تعد المحاسبة من العلوم الحديثة التي تزود المنشآت والمؤسسات بالبيانات والمعلومات اللازمة والملائمة لاتخاذ القرارات المختلفة خدمة للمشاريع ذاتها وللمجتمع بشكل عام وهذه المعلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل أطراف عديدة سواء داخل الوحدة أو خارجها ، حيث أن المعلومات في الوقت المعاصر ثروة إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل يحقق أرباحاً ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا للاستمرار وتطور الشركات والمؤسسات ، يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزءاً من النظام الكلي للمعلومات ويلعب دوراً فعالاً وهاماً يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار اللازمة لتحقيق الأهداف .

تتسم المعلومات المحاسبية بطبيعتها بخصائص معينة تحكمها أسس وقواعد استقر العرف المحاسبي علي إثباتها والاعتراف بها ، وهي بذلك تقدم معلومات مالية تترجمها أرقام تصاغ على شكل تقارير وفقا للغرض المطلوب منها ، وبذلك تتمكن المنشآت من الاستقرار في أعمالها من خلال تلقي الدعم اللازم لمزاولة أنشطتها واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف ، حيث تمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة الحديثة فلم تعد القرارات التي تتخذها الإدارة على جميع مستوياتها تعتمد فقط علي الخبرة والحدس أو التخمين

كما تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك وكذلك تعتبر من أهم القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي نتيجة تغيرات الظروف الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على المصارف في معظم دول العالم ، حيث تواجه البنوك الفلسطينية كما هو حال البنوك في العالم تحديات كبيرة حول مخاطر السيولة والخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان سلامة البنك من أجل تجاوز الأزمات والخروج منها بشكل يتناسب مع تحقيق النمو، لذلك لابد من وجود نظام محاسبي جيد لتوفير المعلومات الصحيحة والمناسبة لتخفيض هذه المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الفلسطينية .

حيث أن البنوك تتعرض من حين إلى أخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات أما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها او ودائع البنوك او مؤسسات اخرى او الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد (عبد الستار،2012) .

واستنادا إلى ما سبق من أهمية للمعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة سندرس دور المعلومات المحاسبية المالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة وتتناول هذه الخطة بالمناقشة والتحليل للإطار العام للدراسة ، حيث يتطرق الباحث إلى مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهميتها وفرضياتها والأهداف المرجوة تحقيقها والدراسات السابقة .

1.2 مشكلة الدراسة Study Problem :

نتيجة التطورات المتسارعة وشدة المنافسة وأهمية سوق العمل دعت الحاجة إلى معرفة مدى اهتمام البنوك بمشكلة السيولة من خلال نظام محاسبي ومالي يعمل على توفير معلومات محاسبية من اجل معالجة وتخفيض درجة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك العاملة في قطاع غزة حيث تكمن المشكلة من خلال الإجابة على سؤال رئيس وهو

" ما هو دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ؟ "

وتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية :

1. ما هو حجم وطبيعة الودائع داخل البنوك التجارية في قطاع غزة ؟
2. ما هو حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها لغايات التشغيل في البنوك التجارية في قطاع غزة ؟
3. ما هي المخاطر الناتجة عن نقص أو فائض السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ؟
4. هل تعتمد البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة على أدوات قياس مناسبة لمخاطر السيولة ؟
5. هل تلتزم البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة بالمتطلبات العامة للإفصاح عن مخاطر السيولة؟
6. هل تقوم الجهات المعنية بالتدقيق والرقابة بالعناية المهنية في مراقبة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ؟

1.3 أهمية الدراسة Importance of the Study :

1 تستند أهمية الدراسة إلى الظروف الاقتصادية والمالية الحالية التي تتعرض لها البنوك التجارية الفلسطينية ، حيث تمثل البنوك جزءاً من النشاط الاقتصادي الذي يساهم في الناتج المحلي وهذا يعني أن البنك بحاجة إلى تطوير نظام محاسبي شامل لمراقبة ومتابعة مخاطر السيولة بما يضمن حمايته من خطر الإفلاس عند وقوع الأزمات .

2 تنبع أهمية هذه الدراسة من إثراء المعرفة العلمية والعملية التي تعتمد عليها الممارسات داخل البنوك وللمجتمع حول مدى استقرار مخاطر السيولة .

3 تسهم هذه الدراسة في مدى الاستفادة من استخدام المعلومات المحاسبية في تجنب مخاطر السيولة .

4 كما تساعد هذه الدراسة في فتح أفاق جديدة في مجال أهمية المعلومات المحاسبية تجاه المخاطر مستقبلا ومنها مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك .

5 تنبع أهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على احد الدعائم الأساسية لضمان نجاح البنوك ، وبالأخص البنوك التجارية في أداء مهامها ، والعمل على تطوير القوانين والأنظمة وتبسيط الإجراءات الرقابية وأساليب قواعد العمل اللازمة لذلك .

6 يأمل الباحث أن يكون هذا الجهد إضافة نوعيه وحقيقية في هذا المجال يساعد الباحثين والمختصين في البنوك التجارية .

1.4 أهداف الدراسة Objectives of the Study :

- التعرف على الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية بقطاع غزة .
- بيان أهمية ودور الودائع في المصارف التجارية لتعزيز ثقة المودعين وتجنب مخاطر السيولة.
- التعرف على العلاقة بين السيولة والربحية التي يهدف البنك إلى تحقيقها.
- تحديد أدوات وأساليب القياس المحاسبية والمالية المناسبة للاعتماد عليها في تقدير مخاطر السيولة .
- بيان دور الهيئات الرقابية ومتابعة مخاطر السيولة في البنوك التجارية .
- وضع التصورات والمقترحات المناسبة لحل مشكلة السيولة في البنوك التجارية .

1.5 فرضيات الدراسة Hypotheses of the Study :

في إطار الإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية :

أولا : الفرضية الرئيسية تم صياغتها على النحو التالي :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة

ثانياً : الفرضيات الفرعية فتم صياغتها على النحو التالي :

1. تؤثر القوائم المالية المنشورة تأثيرا ذو دلاله إحصائية على إدارة مخاطر السيولة
2. تؤثر الضوابط و أدوات القياس تأثيرا ذو دلاله إحصائية على إدارة مخاطر السيولة
3. تؤثر متطلبات الإفصاح العام تأثيرا ذو دلاله إحصائية على إدارة مخاطر السيولة
4. تؤثر الجهات الرقابية تأثيرا ذو دلاله إحصائية على إدارة مخاطر السيولة
5. تؤثر حجم وطبيعة الودائع تأثيرا ذو دلاله إحصائية على إدارة مخاطر السيولة
6. توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى كل من المتغيرات (الجنس ، المؤهل العلمي ، التخصص، سنوات الخبرة ، المركز الوظيفي) .

1.6متغيرات الدراسة Variables of the Study :

المتغير التابع The dependent variable : مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة

المتغيرات المستقلة Independent variables :

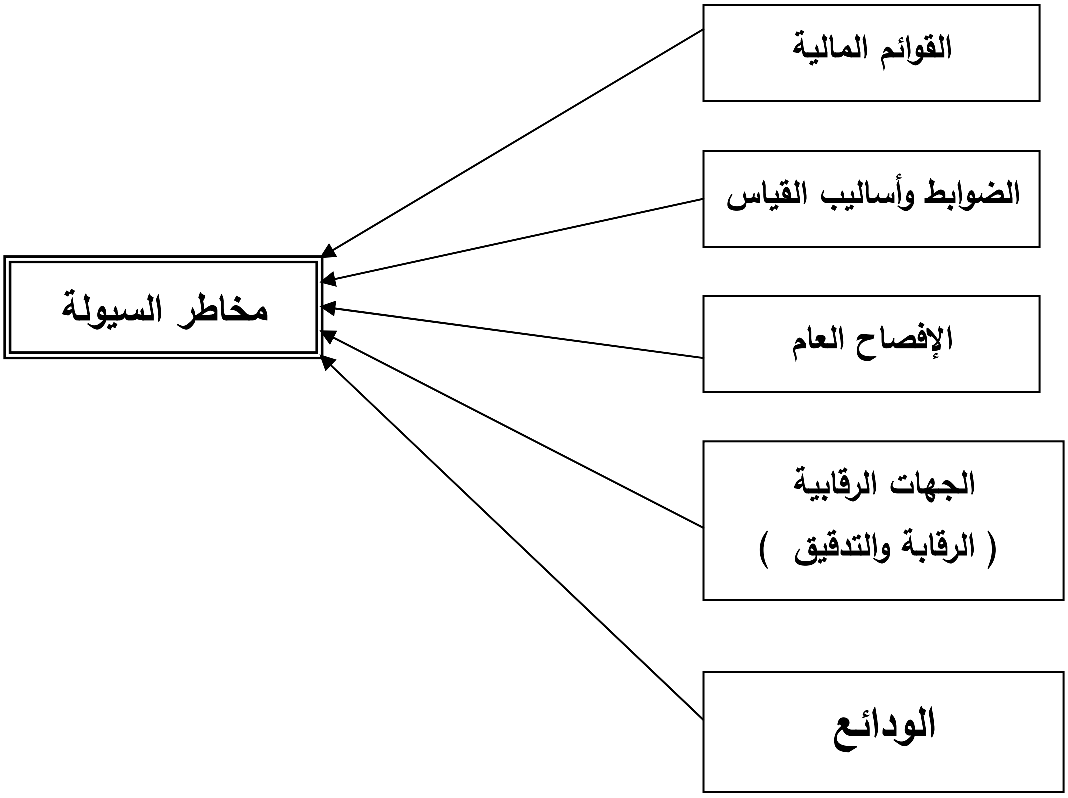

1.7 الدراسات السابقة Previous Studies :

أولا : الدراسات العربية Arabic Studies :

1. دراسة (قريط ، 2011) :

بعنوان " دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي "

هدفت الدراسة إلى قيام البنك المركزي بالرقابة على الودائع والائتمان للحفاظ على حقوق المودعين والحفاظ على استقرار العملة الوطنية ، ونظراً إلى أن المصارف الإسلامية تخضع لهذه الرقابة فإن هذا يؤثر فيها إيجابياً في بعض النواحي وسلبياً في نواحي أخرى ، وذلك بسبب طبيعة ودائع هذه المصارف وخصوصيتها وأساليب تمويلها ، وفي إطار ذلك هدفت الدراسة الى أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي ، من خلال عرض حجم النشاطات الاستثمارية والتمويلية فيه ، وتطبيق القوانين المفروضة عليه بوصفه مصرفاً خاصاً من جملة المصارف الخاصة ، وأهم ما أوصت إليها الدراسة :

- تشجيع البنك المركزي البنوك الإسلامية على تمويل المشروعات طويلة الأجل وبأسلوب لا يضر بالسيولة التي ينبغي أن تبقى لدى البنك الإسلامي .

2. دراسة (الأعرج ، 2010):

بعنوان" إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن "

هدفت الدراسة لمساعدة البنوك العاملة في الأردن في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة من خلال التعرف على العوامل المقترحة من لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة ومدى تطبيقها في البنوك العاملة في الأردن من خلال الإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة وخلصت الدراسة الى ضرورة قيام البنوك باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وتطوير إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتطوير أدوات قياس ومتابعة لمخاطر السيولة والاستمرار بالالتزام بمتطلبات الإفصاح بشكل دوري ودعوة الهيئات الرقابية إلى تطوير أعمالها بما يضمن مواكبة آخر التطورات في سوق المصارف العالمية ، وضمان تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة الخاصة بالنظام المالي .

3. دراسة (السعدي ، 2010) :

بعنوان" المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن – دراسة مقارنة "

هدفت الدراسة للتعرف على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية و تحديد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة السيولة

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات،ومن أهم النتائج :

1) ارتفاع نسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية الأردنية واضطرارها لإيداع احتياطي نقدي بدون عائد ، وهذا ناتج عن تطبيق القواعد والمعايير من قبل البنوك المركزية على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بشكل متساو وبدون تمييز .
2) ارتفاع رأس المال العامل لدى البنوك الإسلامية وهذا يعني أنها وصلت إلى حد الأمان .
3) نسبة التداول في البنوك الإسلامية الأردنية كانت مرتفعة أي إنها كانت قادرة على تغطية التزاماتها المستحقة.
4) عدم استفادة البنوك الإسلامية من وظيفة البنك المركزي كمقرض أخير وبالتالي اضطرار هذه البنوك للاحتفاظ بسيولة نقدية عالية لمواجهة السحوبات مما ترتب عليه تعطيل جزء من مواردها عن الاستثمار والذي أدى بدورة إلى نقص العوائد والأرباح لدى هذه البنوك .

ومن أهم التوصيات:

1. توفير قاعدة بيانات شاملة وكافية تشمل الأقسام المصرفية العاملة على توظيف السيولة وجمع معلومات عن طبيعة الاستثمارات وأنواعها وآجالها ومعلومات عن المصارف المنافسة وعن الأسواق المالية وكافة المعلومات التي تساعد هذه الإدارة لتحقيق أهدافها .
2. يجب أن تكون القرارات الخاصة بإدارة السيولة مرنة وتراجع باستمرار لتجنب فائض أو نقص السيولة .
3. العمل على إيجاد دراسات أكاديمية وندوات ودورات متخصصة لتقييم وقياس وتكلفة مخاطر السيولة .
4. إيجاد وحدات رقابة داخلية فاعلة تابعة لإدارة السيولة ذات آلية خاصة للتحكم في السيولة .
5. التعرف على مواطن التعارض بين الربحية والسيولة والعمل على معالجتها .

4.دراسة (موسى ، 2010):

بعنوان" دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة "

هدفت الدراسة الى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين و مدى اعتمادها على المعلومات المحاسبية ، التعرف على معايير منح الائتمان ومدى التزام الجهات طالبة الائتمان بها، التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة في فلسطين على المعلومات المحاسبية كأداة لترشيد السياسة الائتمانية الفعالة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. إن البنوك تقوم بالاستعلام عن العملاء من خلال برنامج الأخطار المصرفية .
2. التعرف على مصادر التمويل والدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان.
3. يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترات مالية سابقة.
4. تقوم البنوك بإعداد نسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل للتعرف على مقدرته الإيرادية.
5. تقوم البنوك بتحليلات الرافعة المالية للعلاقة بين حجم رأس المال والديون .

أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة :

1. تأهيل كادر لديه الخبرة على تحليل المعلومات المحاسبية بالتدريب كترشيد السياسات الائتمانية
2. ضرورة إلزام البنوك الشركات بتقديم معلومات مدققة يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها.
3. ضرورة التحول من فلسفة السياسات الائتمانية القائمة على الشخصية إلى الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد السياسات الائتمانية.
4. ضرورة العمل على وجود نظام قضائي متخصص في الأمور المالية لفض النزاعات.
5. ضرورة العمل على نشر الوعي المحاسبي والمصرفي بين الشركات ورجال الأعمال.

5. دراسة (الدرابسة ، 2008)

بعنوان " اثر فائض السيولة النقدية على معدلات الربحية في البنوك الأردنية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم السيولة النقدية لدى البنوك التجارية الأردنية ، التعرف على قدرة البنوك التجارية في تشغيل فائض السيولة النقدية لديها، التعرف على مدى تأثير فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية الأردنية على مؤشرات الربحية فيها ، حيث يتيح فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية مجالات مختلفة من أشكال الاستثمار والتوظيف ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها :

1. تتقيد جميع البنوك التجارية الأردنية بنسبة السيولة القانونية التي يقررها البنك المركزي الأردني
2. تتأثر نسبة الربحية لدى البنوك التجارية الأردنية بفائض السيولة النقدية لديها بصوره عكسية ، وهذا يعني أن زيادة فائض السيولة النقدية تؤدي إلى انخفاض نسبة الربحية .
3. تؤثر فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية الأردنية على نسبة توظيف الاموال ، فازدياد فائض السيولة يؤدي إلى انخفاض نسبة توظيف الاموال .

أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة :

1. يجب على البنوك التجارية التعامل مع السيولة النقدية بحذر إذ أن زيادتها بشكل كبير يؤدي الى انخفاض نسبة توظيف الاموال ، ونقصانها بشكل يؤدي الى التعرض لمشاكل العسر المالي وعدم المقدرة على مواجهة متطلباتها المالية .
2. يجب على البنوك التجارية التقيد بالسيولة القانونية والتي يفرضها البنك المركزي اضافة الى وضع احتياطات اختيارية اخرى بصورة مناسبة تكفل التعامل مع الأمور المالية الطارئة .

6. دراسة (غنام ، 2008) :

بعنوان " مخاطر السيولة بين كيانات البنوك المندمجة وغير المندمجة دراسة تفحيصية مقارنة "

أجريت الدراسة على عينه من البنوك المصرية التي تم تصنيفها إلى ثلاث مجموعات: بنوك دامجة (عامة – ومشتركة) ، بنوك حرة ، وبنوك تقرر دمجها من البنك المركزي ، والتحقق عما اذا كانت هذه السيولة أفضل حالاً بالبنوك المندمجة عن مثيلتها من البنوك الأخرى وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي :

- رغم الانخفاض العام لمستوى السيولة بعينات بنوك الدراسة إلا أنها قد أظهرت تحسناً طفيفاً لدى البنوك الدامجة العامة فقط .
- يعد مؤشر الفجوة التمويلية (القروض – الودائع) أكثر مؤشرات السيولة تاثراً بعمليات الدمج .

أهم التوصيات :

- تأكيد الحاجة إلى المتابعة والرقابة المستمرة لأوضاع السيولة .
- الحاجة لمؤشرات قياسية للسيولة تناسب البيئة المصرفية المصرية .
- مراجعة البنك المركزي لقراراته بشأن الخطط المقبلة لدمج البنوك المصرية .

7. دراسة (لايقة ، 2007) :

بعنوان " القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار "

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف السوري ، كما هدفت إلى بيان قصور القوائم المالية المنشورة حالياً من قبل المصرف وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

1. عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف السوري لتلبية احتياجات المستخدمين.
2. لم يلتزم المصرف السوري بإعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي المحاسبي رقم (30) والخاص بالمصاريف والمؤسسة المالية المشابهة.
3. لم يفصح المصرف السوري عن الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة المتضمنة للعناصر خارج الميزانية.
4. غياب الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للمصرف السوري والتي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة في الميزانية وقائمة الدخل.
5. لم يقم المصرف التجاري السوري بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والخصوم
6. تقييم مستخدم القوائم المالية للمصرف التجاري سيولة المصرف ومخاطر السيولة التي يمكن أن تواجهه من خلال إفصاحه عن مجموعات الاستحقاق ، فعندما تكون قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة الى الخارج ، يعني ذلك ان مخاطر السيولة عالية لان هناك فجوة بين استحقاق الأصول والخصوم

أهم التوصيات :

1. ضرورة قيام المصرف التجاري السوري بإعداد القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي رقم (1) .
2. تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المحاسبين الدوليين عند إعداد القوائم المالية للمصرف .

8. دراسة (جربوع ، 2007) :

بعنوان " مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين "

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين ، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية المنشورة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء .

وأوضحت النتائج أن إدارة هذه الشركات يعتمدون على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية ، كما أنها تستخدم كادرا متخصصا من المحاسبين لديهم معرفة جيدة ، والقدرة على إعداد تقارير تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية ، وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الشركات المساهمة بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات اخرى تعمل في نفس المجال وضرورة دعم الإدارة العليا بالشركات المساهمة أقسام المحاسبة بالكفاءات والخبرات اللازمة لتنفيذ الأعمال بطريقة جيدة .

9. دراسة (حمزة ، 2007) :

بعنوان " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية "

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي واختبار مدى التجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات وقد قامت الدراسة باستقراء تحليلي لناتج الدراسات السابقة لتأصيل الجوانب العلمية للبحث في الفترة من (1995 – 2003) وإجراء تحليل كمي لنوعية كل من التقارير والمعلومات التي تفصح عنها هذه الشركات والتي يعتمد عليها المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية وخلصت الدراسة إلى وجود تباين بين الشركات في وجود المعلومات المحاسبية المفصح

عنها وفي نوعية التقارير المالية المستخدمة وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة إلزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الاستثمار في هذا السوق فضلا عن ضرورة اتساق وتجانس التقارير المحاسبية التي تنتج هذه المعلومات في هذه الشركات .

10. دراسة (قاسم ، 2007) :

بعنوان " تفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية والسيولة النقدية "

هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية والسيولة النقدية واختبار هذه العلاقة ، من خلال صياغة نموذج مقترح لتحليل وتفسير المتغيرات المؤثرة على مؤشر السيولة ومحاولة التنبؤ في المصارف الإسلامية ، كما هدفت الى دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية المستمدة من مقاييس الاستحقاق، ومقاييس المعيار النقدي والذي يعتبر أحد المؤشرات الهامة في تقدير السيولة في المصارف ومقدرتها على سداد التزاماتها تجاه العملاء والمستثمرين ، وللسيولة النقدية أهمية خاصة في المصارف الإسلامية عن دونها من البنوك التقليدية ، ودلت نتائج البحث إلى أن معلومات التدفقات النقدية أكثر تأثيراً في السيولة النقدية من معلومات الاستحقاق ، وأن معلومات التدفقات النقدية تفسر التغيرات في السيولة النقدية بنسبة أكبر من معلومات الاستحقاق .

11. دراسة (أرشيد ، 2003) :

بعنوان " العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني "

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على نسب الربحية و كيفية احتسابها ، وعلى تحديد طبيعة تأثير كل من نسبة السيولة ونسبة الضمان ونسبة التوظيف على نسبة الربحية ، إلا أن إدارة المصرف تواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربحية والسيولة والضمان .

ذلك أن طبيعة أموال المصرف التي يتعامل بها تختلف عما عليه في المشاريع الأخرى، ومن أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة :

1. وجود علاقة بين نسب السيولة والضمان والتوظيف وبين نسب الربحية .
2. عدم قدرة البنوك الأردنية على استغلال السيولة المتاحة لديها مما يعني غياب الفرص الاستثمارية التي يمكن استيعاب تلك السيولة الفائضة .
3. انعكاس تراكم السيولة على سعر الفائدة السائدة في السوق المحلي الأردني بالانخفاض ، مما قلل من حجم الإيداعات لدى وحدات الجهاز المصرفي وفي ضوء ضآلة فرص الاستثمار المجزية وتشدد المصارف في منح التسهيلات الائتمانية و طلبة الضمانات الكافية يبقى الهدف

الذي تسعي إليه المصارف الأردنية في تحقيق نسبة أرباح تتناسب و مجموع الاموال المستمرة فيه أمراً يصعب تحقيقه .

4. وجود علاقة قوية نسبياً بين كل من نسب السيولة ونسبة الربحية .

ثانيا: الدراسات الانجليزية English Studies :

1. دراسة (Sadka , 2011) :

بعنوان Liquidity Risk and Accounting Information

هدفت الدراسة إلى وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة على الرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهت لهذه الدراسة وإن الحجج النظرية تركز بشكل رئيسي على مستوى السيولة وليس على السيولة نفسها ، وأهم ما خلصت له الدراسة :

- أهمية دور المعلومات المحاسبية خلال أزمات السيولة .
- زيادة جودة المعلومات ممكن أن تخفض تعرض الشركات لمخاطر السيولة .
- الشفافية والموضوعية تؤدي إلى تخفيض عدم التأكد بالنسبة لمتسوى السيولة في الشركات.
- تقترح هذه الدراسة ان المتغيرات المحاسبية تستطيع أن تؤثر في تقييم أصول الشركة وتكلفة رأس المال .

2. دراسة (Aktar , et al , 2011) :

بعنوان Liquidity Risk Management : A comparative study between conventional and Islamic Banks of Pakistan

نتيجة لتنوع عمليات البنوك وخاصة بالنسبة للمودعين وشركاء الأعمال والمستثمرين قد تنشأ مخاطر السيولة من هذه العمليات المتنوعة ، كما هي مسؤولة بشكل كامل لتوفير السيولة المنصوص عليها ، ويلزم بذل جهود إضافية من قبل البنوك الإسلامية لإدارة السيولة بسبب زيادة خصائصها الفريدة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية .

- وقد هدفت هذه الدراسة الى النظر في مخاطر السيولة المرتبطة والملازمة بالمؤسسة المالية ، وذلك لغرض تقييم إدارة مخاطر السيولة من خلال تحليل مقارن بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في باكستان .

وأهم ما توصلت إليه الدراسة :

- وجود علاقة ايجابية بين حجم البنك وصافي رأس المال (صافي الموجودات) مع مخاطر السيولة في كلا النموذجين ، بالإضافة إلى وجود علاقة ايجابية بين العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية ولكن بشكل نسبي .
- إن الأداء المتفوق في عناصر الأصول والعائد أكدت أن ليدها أفضل الربحية والسيولة و إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية .

3. دراسة (Ratnovski , 2007):

بعنوان Liquidity and Transparency in bank risk Management

هدفت الدراسة لبيان أهمية احتفاظ البنك بأصول سائلة وتحسين مستوى الشفافية في البنك لتسهيل مهمة إعادة التمويل كما بين أهمية دور إدارة مخاطر السيولة في توفير الاحتياجات النقدية للبنك وقد أجريت الدراسة على عدد من الاختبارات العملية لتطوير نموذج يربط بين مخاطر السيولة ودرجة الشفافية في مرحلة الحاجة للتمويل .

وأهم ما خلصت الدراسة :

- أهمية مستوى الشفافية والمحافظة على الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة .
- ارتباط مخاطر السيولة في إعادة التمويل من خلال شفافية نقل المعلومات .
- السيولة الأمثل تؤدي إلى خيارات استثمارية متعددة ولكن الشفافية ليست قادرة على تصميم نموذج أمثل للسيولة .
- لا سيما في الاقتصاديات المتقدمة ، قد تلعب الأسواق دورا اكبر في تنظيم السيولة والحد من مخاطر السيولة .
- وجود خطر في سلم متطلبات الاستحقاق مع بنك التسويات الدولية .

4. دراسة (Wagner, 2005):

بعنوان Credit Derivatives, the Liquidity of Bank Assets and Banking Stability

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية مشتقات الائتمان في تطوير إدارة مخاطر سيولة البنوك عن طريق تزويد البنوك ببدائل مختلفة والتحوط ضد المخاطر ، كما بين منافع سيولة أصول البنك ودورها في ثبات الأوضاع المالية للبنوك وإدارة مخاطر ميزانياتها ، وقد أظهرت هذه الدراسة :

- زيادة في مختلف مشتقات ائتمانية جديد اعتبرت تقليديا بأنها غير سائلة .

- زيادة السيولة يعني الاستقرار وهو خفض قيمة تصفية أصول البنك بأقل تكلفة .

ومن أهم التوصيات :

- توفير إمكانيات جديدة عن مختلف المشتقات من أجل التحوط من المخاطر .
- زيادة سيولة الأصول يحد من المخاطر في ميزانياتها العمومية .

5. (Davis , 2003) :

بعنوان Liquidity Management in Banking Crises

هدفت الدراسة إلى منع الإعسار لدى البنوك بسبب نقص السيولة وعدم القدرة على تحقيق الأصول بالقيمة الكاملة بسبب المعلومات غير المتماثلة ، وقد تلجأ البنوك إلى الإقراض المباشر في السوق المفتوحة مما يجعلها في محنه وعلى البنوك التصرف بسرعة من أجل توفير السيولة لتجنب خطر الإفلاس .

واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

1. إن الخط الأول للدفاع يجب أن يتمثل في سياسة السيولة المناسبة لجانب الأصول و الالتزامات (المطلوبات) مدعماً برأس مال كافٍ .
2. إن مخاطرة السيولة تكون موجودة بصورة ملازمة ومستمرة في المصارف التي تعطي تحولات في تواريخ الاستحقاق .
3. إن المصارف القوية (المقتدرة) تستطيع مواجهة صعوبات السيولة في الأوقات التي تحتاج فيها السيولة إلى دعم شديد بصورة ضرورية .
4. إن دور المقرض النهائي (البنك المركزي) يعتبر كوسيلة أخيرة في فترات الأزمة حيث يقوم بتقديم الدعم الى البنوك للوصول بالمخاطر الى حدها الأدنى .

التعليق علي الدراسات السابقة Comment on the Previous Studies :

تمثلت الدراسات السابقة في جانبين الجانب الأول المعلومات المحاسبية ، الجانب الثاني مخاطر السيولة

من خلال استعراض الدراسات والبحوث السابقة حول مدى أهمية المعلومات المحاسبية التي تقدمها المؤسسات المختلفة في اتخاذ القرار المناسب والجيد إن هناك اعتماد كبير على القوائم المالية المنشورة في الحصول على معلومات محاسبية حيث أن المعلومات المحاسبية تعتبر في حد ذاتها أداة قياس هامة تستخدم في الكشف والتنبؤ عن المخاطر التي قد تحدث مستقبلا .

يلاحظ من الدراسات والبحوث السابقة كذلك تنوع في الأدوات المستخدمة وذلك حسب الهدف المعد لهذه الدراسات ، حيث ركزت على أهمية السيولة وأثرها على مستقبل البنوك وأن السيولة لها أهمية كبيرة في عمليات التشغيل .

وضحت معظم الدراسات السابقة أهمية دور المعلومات المحاسبية التي بمثابة مخرجات النظام المحاسبي في مجالات عديدة ، وكذلك عن أهمية السيولة لدى البنوك في مختلف النواحي .

حيث تركز الدراسة الحالية على دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنه لم يتم التطرق لها سابقاً ، بالإضافة الى عدم إجراء دراسات تربط بين المعلومات المحاسبية والمالية وادارة مخاطر السيولة ، وهذا ما يطفي على الدراسة الحالية حيويتها لتصبح نقطة انطلاق نحو دراسات لاحقة ، كما تتميز عن الدراسات السابقة لاختلاف البيئات الاجتماعية والاقتصادية حيث ركزت على قطاع البنوك الفلسطينية التي تعتبر جزء من النشاط الاقتصادي ، وقد استرشد الباحث بتلك الدراسات للتعرف على المحتوى العلمي لها ، وكيفية تكوين هيكلية والإطار النظري للدراسة .

الفصل الثاني

المعلومات المحاسبية والمالية وعلاقتها بالسيولة

Chapter two Accounting and Financial Information and their Relationship with Liquidity

2.1 مقدمة Introduction :

تعتبر المحاسبة فرعاً من العلوم الاجتماعية التي أدت دوراً بارزاً في حفظ الحقوق ودراسة المصالح وحمايتها وكغيرها من فروع المعرفة المتعددة فقد تطور مفهوم المحاسبة نتيجة للتطورات المتعددة في المجالات العلمية والعملية لتصبح نظاما متكاملا لإنتاج وتوصيل المعلومات مما أدى إلى زيادة فاعليتها في خدمة الفئات والأطراف المستفيدة منها (شبير ، 2006 م) .

إن المعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تقيم بها المؤسسات وضعها المالي وأدائه ، وأن الوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل تلك المعلومات هي التقارير المالية ، والتي يجب أن تكون ملائمة ومعدة بطريقة جيدة تتضمن المصداقية الكافية حتى يمكن الاعتماد عليها واستخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة .

فالهدف من النظام المحاسبي هو إنتاج تقارير دقيقة وذلك في الوقت الملائم بما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة ، كما أنها تلعب دورا في تحويل البيانات المالية لإنتاج المعلومات الضرورية المختلفة ، ولقد اتجه النظام المحاسبي ليكون نظاما للمعلومات ، لا يقف عند حدود البيانات والمعلومات المالية بل تعداها ليشمل بيانات ومعلومات كمية ووصفية تفيد صانع القرار والمستخدمين والمتميزين بالتعدد والتنوع ، ونتيجة لذلك فقد أصبح نظام المعلومات المحاسبي يقدم معلومات إضافية إلى جانب المعلومات المالية (جمعة وآخرون ، 2003 م) .

وسيتناول هذا الفصل مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها وخصائصها وفائدتها والقوائم المالية والرقابة الداخلية المحاسبية والإفصاح العام ، والودائع .

2.2 مفهوم المعلومات المحاسبية The Concept of Accounting Information :

هي ذلك النظام الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات التي تعبر عن الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية وإتاحة إمكانية تشغيلها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة للمهتمين بالوحدة الاقتصادية (القاضي ، و حمدان ،2007 : ص 130) .

وقد عرفها (القاضي ، و أبو زلطة ، 2010 : ص 369) بأنها : كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية ، التي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا ، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها .

" ويعرف (Devies, 1974,: p31) المعلومات من حيث علاقتها بعدم التأكد بأنها تخفيض عدم التأكد ، فهي تغير الاحتمالات المتعلقة بالنواتج المتوقعة في موقف قراري معين، وبالتالي فهي تؤثر على القيمة في عملية اتخاذ القرار "

فتوفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته ، بل من الضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات ، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من و جهة نظر معدي التقارير والقوائم المالية ، (حمزة ، 2007 ص 147) .

وبذلك فانه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بمعالجتها وتشغيلها فقط ، بل أصبحت تحتاج إلى تحقيق شرطين مهمين ، لتتحول البيانات إلى معلومات وهما (القاضي ، و أبو زلطة ، 2010).

1) إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام الإدارة .
2) إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذي القرارات ، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول ، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى مستقبلاً .

ومن خلال عرض المفاهيم السابقة للمعلومات المحاسبية يمكن اعتبارها المنتج النهائي والذي يمكن من خلاله اتخاذ القرارات بأقل مخاطره وأفضل عائد في تحقيق أهداف المؤسسة .

2.3 المحاسبة باعتبارها نظاماً للمعلومات Accounting as an Information System :

تؤدي المحاسبة دورها باعتبارها نظاما للمعلومات في عملية مستمرة متكاملة يمكن أن تتحدد معالمها الرئيسية في ثلاث خطوات متتالية هي : (جامعة القدس المفتوحة ، 2007 ،أ، ص 51)

- حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المنشاة وتمثيلها في صورة بيانات أساسية تسجل في الدفاتر المحاسبية .
- تشغيل البيانات الأساسية أو معالجتها وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد معالجتها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات .
- توصيل المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية.

ويوضح الشكل التالي رقم (1) المحاسبة باعتبارها نظاماً للمعلومات

الشكل رقم (1) المحاسبة باعتبارها نظاما للمعلومات

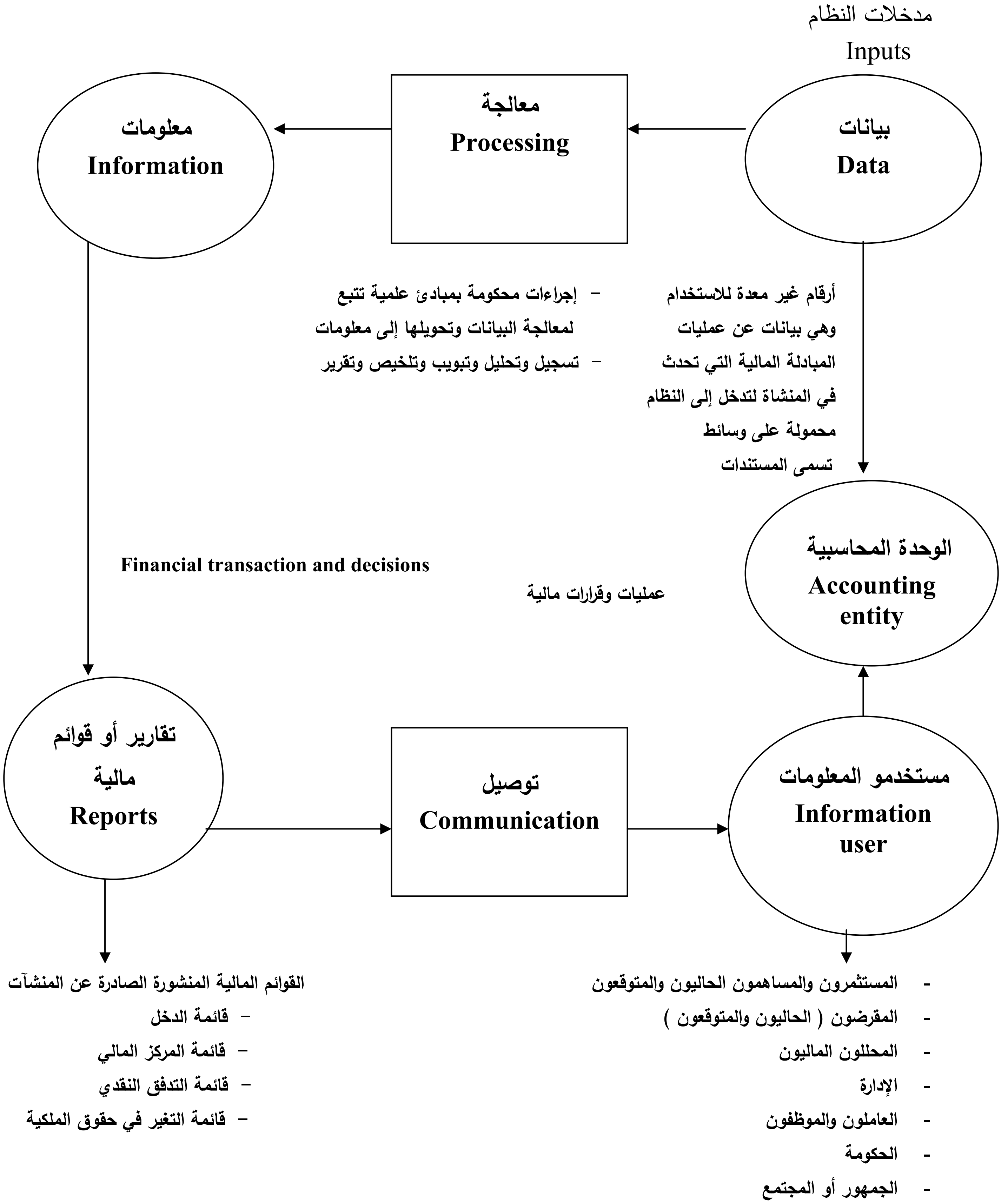

المصدر : جامعة القدس المفتوحة ، (2007 ،أ، ص 54)

2.4 أهميــة المعلومــات المحاســبية The Importance of Accounting Information

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التـي تنتـاب مـستخدمي تلـك المعلومـات لا سيما متخـذي القرارات ، وكـذلك لإمـدادهم بمزيـد مـن المعرفـة ، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تـؤدي إلـى زيادة المعرفـة المسبقة بمـا سيحدث مستقبلا أو تقليل حجم التباين في الخيارات .

وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات ، حيـث يطلـب صـناع القـرار معلومـات صـحيحة وحديثـه تـساعدهم فـي عمليـة اتخـاذ القـرارات (جمعة ، وآخرون ، 2003) .

فقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة أساسية وأداة فعالـة لاتخاذ العديد من القرارات التـي يتخـذها المـستثمرون ، والتـي تتطلـب مـنهم الحـصول علـى معلومـات محاسبية دقيقـة وموثوقـة عـن الوحدات الاقتصادية التي يرغبون الاستثمار فيها ، وذلك لأن قراراتهم تتأثر سلبا أو إيجابا بمدى دقــة المعلومــات المحاســبية و توقيــت الحــصول عليهــا ودرجــة الثقــة فيهــا وموضــوعية قياســها (عبد المنعم ، 2000 ، ص 30) .

2.5 القواعــد الأساســية التــي تقــوم عليهــا المعلومــات المحاســبية الجيــدة Basic Rules Underpinning Good Accounting Information :

هنـــاك عـــدة قواعـــد أساســـية تقـــوم عليهـــا المعلومـــات الجيـــدة وهـــي (جامعة القدس المفتوحة ، 2007 ، ب) :

1. **الـشمولية Inclusiveness** : تعنـي تغطيـة جميـع الجوانـب التـي تعالجهـا المعلومـات فكلمـا توفرت المعلومات الكاملة زادت المعرفة وقلت الشكوك .
2. **الدقـة Precision** : لا تعنـي دقـة العمليـات الحسابية فقط ، أو أن تتـوازن مجاميع أرصـدة الحسابات المدينـة مع مجاميع أرصدة الحسابات الدائنـة في كشف ميزان المراجعة ، وإنما تعنـي كذلك إن المعلومات لا تحتوي على أخطاء ومغالطات في قيد وتصنيف البيانات التي تعبر عنها ، وهذا يعنـي أن المعلومـات يجـب أن تكـون واضـحة وتعكـس المغـزى الحقيقـي للبيانـات التـي تـم الاسـتناد إليهـا فـي تقديم المعلومـات ولا يـشترط فـي وضـوح المعلومـات إنتـاج كميـات كبيـرة مـن المعلومـات فالإيجـاز الذي يؤدي الغرض أفضل من التفصيل الممل ". وبشكل عـام يجـب تـوفر صفات الإيجاز والوضوح في التقارير التي تقدم للإدارة العليا .

3. **الحداثة Modernity** : وتعني أن المعلومات المقدمة تعبر عن أخر ما يتوفر من بيانات حول موضوعها وإن العمر الزمني لهذه البيانات أصغر ما يكون بحيث تكاد تعكس الوضع كما هو في اللحظة التي طلب فيها المعلومات وكلما صغر عمر المعلومات المقدمة كلما توفر لدى مستقبلها ما يفيده في اتخاذ القرارات المستنيرة .
4. **العلاقة بالموضوع The topic Relationship**: هو مدى إجابة المعلومات على التساؤلات التي تدور في ذهن مستقبلها وكلما توثقت الصلة ما بين المعلومات و الموضوع كلما ازدادت جودة هذه المعلومات.
5. **التعبير الكمي Quantitative expression**: تعني درجة قياس الكميات أو القيم التي يمكن إسنادها إلى وحدات (متغيرات) المعلومات بمقياس معين .

2.6 خصائص المعلومات المحاسبية Characteristics of accounting information :

إن للمعلومات المحاسبية أهمية كبيرة ولكي تحقق هذه المعلومات الأهداف المرجوة ، لابد أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص
وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standard (FASB Board في البيان رقم (SFAC , no , 2) حول المفاهيم المحاسبية الذي اصدر عام (1980) هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : (مطر، والسيوطي ، 2008 : ص 330) .

2.6.1 أولا : الخصائص الأساسية Basic Characteristics :

- **الملاءمة Relevance** : حيث أن ملائمة المعلومات المحاسبية تعد من أهم الخصائص وهي تعني أن المعلومات يجب أن تكون هامة ومفيدة عند دراسة المشكلة التي نحن بصدد حلها ومعالجتها واتخاذ قرار حيالها .

ولكي تكون المعلومات ملائمة لا بد أن ترتبط بالهدف أو الغرض المطلوب تحقيقه ، وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال(التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية، التغذية المرتدة) .

- القيمة التنبؤية Predictive : ويقصد بها قيمة المعلومة كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمنشأة .
- التغذية الراجعة Feedback : يقصد بها أن تكون المعلومة المحاسبية يمكن الاعتماد عليها في تصويب وتعديل الأخطاء التي يمكن أن تنتج من سوء الاستخدام.

- التوقيت المناسب Timeliness : بمعنى وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد الهدف أو الفائدة المرجوة منها .

♦ **الموثوقية Reliability** : ويقصد بالموثوقية أن تصلح المعلومة كأساس يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها في التنبؤ ، فهي تتعلق بأمانة المعلومات ، وإمكانية الاعتماد عليها ، وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية :

- القابلية للتحقق Verifiability: بمعنى أن تكون المعلومة قابلة للتحقق من جهة صحتها ويقصد بهذا المفهوم وجود درجة عالية فيما بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس فأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج .
- الصدق في التعبير Honesty in expression: ويقصد بها أن تعبر المعلومات المحاسبية بصدق وأمانة عن الواقع الفعلي عن الأحداث التي تقع داخل المنشأة .
- الحيادية Neutrality : يعني عدم التحيز في إظهار الحقائق وليس بالصورة التي تحقق رغبة فئة معينة مثل : إدارة الشركة أو مساهميها وهي بذلك ذو صلة وثيقة بمبدأ الموضوعية والشفافية.

2.6.2 ثانياً : الخصائص الثانوية Secondary Characteristics :

1. **الثبات (Consistency)** : وتعني تطبيق استخدام نفس الإجراءات والأساليب المحاسبية والمالية في الشركة من فترة مالية لأخرى إلا إذا دعت الحاجة إلى تغيير جوهري في طبيعة العمليات التي تقوم بها الشركة لعرضها بطريقة أفضل تخدم الأطراف المعنية .
2. **القابلية للمقارنة (Comparability)** : بمعنى أن تكون المعلومات المحاسبية لها القدرة على إجراء المقارنات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية بين المنشآت المختلفة بين فترة مالية وأخرى لمنشأة معينة .

2.7 القوائم المالية Financial Statements :

◆ **مفهوم القوائم المالية The concept of financial statements :**

قد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في البيان رقم (1) لسنة 1980 إلى أن القوائم المالية تعد عصب التقارير المالية والتي تحتوي على معلومات يراد توصيلها للمستثمرين من خارج المؤسسة وداخلها ، وغالبا ما تشتمل هذه التقارير على قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملاك ، وحتى تزيد الثقة في المعلومات المحاسبية يفضل تقديمها للمراجعة للمصادقة عليها وإبداء الرأي (أحمد علي،2002) .

◆ **أهداف القوائم المالية The objectives of financial statements :**

1) تركيز الاهتمام على فئة المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين باعتبار إن تلك الفئات تمثل الشكل الغالب لقراء القوائم المالية ، وفي نفس الوقت فإن هؤلاء لا يمكن أن يملكون الحق عادة في طلب معلومات خاصة أكثر من تلك التي توردها المنشاة في تقاريرها المالية . أي إنهم فئة لا تملك السلطة للوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها .
2) تركيز الاهتمام على دور المعلومات في تقدير حجم وتوقيت درجة المخاطر المحيطة بالتدفقات النقدية المستقبلية التي تخلقها المنشأة .
3) التركيز على خاصية المعلومات في تقديم أساس للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية لا يعني أن المحاسبة المالية عليها أن تقدم تنبؤات مباشرة للقرار فالمحاسب يقدم معلومات تتعلق بنتائج الأحداث والعمليات الفعلية التي قامت بها المنشأة وعلى مستخدمي المعلومات المحاسبية أن يقوم بعملية التقدير والتنبؤ لاتخاذ القرارات بناءً على المعلومات المقدمة من المصادر المحاسبية (حنان ، 2009) .

ومن الأهداف العامة للقوائم المالية حسب FASB:

- توفير البيانات المالية لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحهم تجاه الوحدة الاقتصادية.
- توفير البيانات اللازمة لتقدير صافي التدفقات النقدية المتوقعة من حيث قيمتها وتوقيت حدوثها في ظل عدم التأكد المحيطة بها.
- تحديد ممتلكات الوحدة الاقتصادية (الأصول) وما عليها من حقوق او التزامات سواء لأصحابها او للآخرين.
- بيان مصادر أموال الوحدة الاقتصادية وأوجه استخدامها خلال فترة مالية معينة .

2.7.1 الميزانية العمومية Balance Sheet :

أهمية الميزانية : الميزانية هي المصدر الرئيسي للمعلومات حول سيولة المنشأة Financial flexibility liquidity وحول مرونتها المالية.

1- **السيولة liquidity** : وتعرف بأنها الوقت المتوقع لأصل من الأصول كي يتحقق أو يمكن تحويله إلى نقد أو يتم دفع التزامها فكل المقرضين سواء لأجل قصير أو لأجل طويل يهمهم التعرف على نسب السيولة في المدى القصير مثل نسبة النقد وشبه النقد إلى المطلوبات المتداولة لتقييم قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل وكذلك فان المالكين الحاليين والمحتملين يدرسون سيولة المنشاة لتقييم إمكانية استمرار أو زيادة أرباح أسهمهم أو إمكانية توسيع عمليات المنشأة وبشكل عام فكلما ازدادت سيولة المنشأة كلما كانت خطورة فشلها أقل.

2- **المرونة المالية Financial Flexibility** : وهي تعبر عن قدرة المنشأة في اتخاذ الإجراءات الفعالة لتحسين مركزها الاقتصادي وفي توقيت التدفق النقدي حتى تتمكن من مواجهة احتياجاتها النقدية و استغلال فرص الاستثمار غير المتوقعة(الفداغ،2002:ص168)

2.7.2 قائمة الدخل Income Statement :

إن الهدف الأساسي من قائمة الدخل ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد قرائها بمعلومات مفيدة لاتخاذ قرارات اقتصادية بشكل عقلاني ، وأهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي (1) تقييم جدوى الاستثمار وعوائدها . (2) تقييم كفاءة إدارة المشروع و فعاليتها . (3) تقييم مدى جدارة المشروع بالاقتراض من المصارف وجمهور المستثمرين ، (4) انطلاقاً من التدفقات الداخلة الجارية واعتمادها للتنبؤ بالتدفقات الداخلة المستقبلية ، بذلك تعتبر قائمة الدخل مؤشرا لرقم وتحديد نتيجة أعمال المؤسسة (حنان، 2009 : ص96).

2.7.2.1 فائـــدة المعلومـــات المحاســـبية لتقـــدير الـــسيولة واليـــسر المـــالي Usefulness of Accounting Information to Estimate the Financial : Liquidity and Convenience

إن من أهداف القوائم المالية توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والمرونة المالية واليسر المالي Solvency ، وذلك عن طريق معرفة نتائج الأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية التي تقوم بها المنشأة ، الأمر الذي يفيدها في تحليل مصادر الأموال واستخداماتها انطلاقا من القوائم المالية الأساسية التي تعدها المنشاة : قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حق الملكية(حنان،2009 :ص60) .

يرى الباحث أن نقص السيولة وعدم كفاية درجة المرونة المالية هي مؤشرات يتم استنتاجها من تحليل قائمة المركز المالي ، الأمر الذي يؤدي صعوبة بالتنبؤ ستواجهها المنشأة وغالباً ما تكون هذه مؤشرات مبكرة لاحتمالات إفلاس تلك المنشأة ، بصورة عامة كلما انخفضت درجة المرونة المالية كلما ازداد خطر فشل المنشأة .

2.7.3 قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows :

أغراض قائمة التدفقات النقدية :

وفقا لما جاء في الرأي رقم (19) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين American Institute of Certified Public Accountants(AICPA) تحقق القائمة غرضين رئيسين هما (مطر، والسيوطي،2008) .

1. توضيح قيمة الموارد المالية التي تمكنت الشركة من توفيرها من أنشطتها التشغيلية خلال الفترة المحاسبية ، كما تلخص الأنشطة التمويلية والاستثمارية النقدية التي تمارسها هذه الشركة خلال نفس الفترة .
2. توفر القائمة معلومات مكمله للإفصاح عن التغيرات الحادثة في المركز المالي خلال الفترة المحاسبية ، فيما يتعلق بمجالات الإفصاح عن الجوانب النقدية ولا تقتصر مزايا هذه القائمة على هذين البندين وإنما تفيد أيضا في الممارسات المهنية المحاسبية .

- إمكانية التنبؤ بقدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية ، المستقبلية التي تساعد في إعداد الموازنات التقديرية بأنواعها التشغيلية والرأسمالية وإمكانية التخطيط لأعمال التوسع والتجديدات المطلوبة تبعاً للتدفقات النقدية المتوقعة.
- إمكانية التعرف على قدرة المشروع على تسديد الالتزامات وفوائد الديون من موارده الذاتية دون اللجوء إلى مزيد من الاقتراض .

- تقييم كل من المرونة المالية ودرجة السيولة ومدى قدرة الشركة على تغيير أنماط التدفقات النقدية وفقا للظروف الطارئة أو غير المتوقعة التي يمكن أن تواجهها في المستقبل .

2.7.3.1 فائدة المعلومات المحاسبية لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية Usefulness of Accounting Information to Estimate the Future Cash Flows

تحتاج مجموعة كبيرة من المستخدمين الداخليين (الإدارة العليا للمنشاة ، المدير المالي ، العاملين) والخارجين (المساهمين ، المقرضين ، الدائنين) إلى تكوين " صورة تاريخية " عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي حدثت فعلا خلال الفترة المنصرمة للتنبؤ بالصورة المستقبلية للتدفقات النقدية ، مع تحديد حجم وتوقيت تلك التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة عدم التأكد أو المخاطر المحيطة بها (حنان ، 2009 :ص58) .

وبالتالي فإن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات التالية (لايقة ، 2007) :

1. المعلومات المفيدة لتقييم التدفقات النقدية :

يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات المفيدة لمساعدة المستخدمين الآخرين في تقييم مقادير وتوقيتات وعدم التأكد المرتبط بالمتحصلات النقدية و بالنسبة للتوقعات الخاصة بالمتحصلات النقدية فإنها تتأثر بقدرة المنشأة على توليد نقدية كافية لسداد الالتزامات عند استحقاقها وأيضا احتياجات التشغيل النقدية واحتياجات إعادة الاستثمار وكذلك سداد توزيعات الأرباح .

2. معلومات عن السيولة والقدرة على السداد وتدفقات الأموال :

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية حصول المنشأة على النقدية وأوجه إنفاقها وكذلك معلومات عن القروض التي تحصل عليها وعمليات سداد للقروض ، وكذلك معلومات عن العمليات المتعلقة برأس المال و تشمل التوزيعات النقدية والتوزيعات الأخرى لموارد المنشأة والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على سيولة المنشأة أو قدرتها على السداد .

3. المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان :

يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان الرشيدة ، وكذلك القرارات المشابهة ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يتمتعون لفهم معقول للأنشطة الاقتصادية وأنشطة الأعمال .

2.8 الإفصاح Disclosure :

نتيجة اتساع المنشآت وتعدد أعمالها وزيادة أعداد المستثمرين والمقرضين وحفاظاً على الأموال الخاصة والعامة ، ومن أجل اتخاذ قرارات صائبة ورسمية بات من الضروري وجود إفصاح كاف للمعلومات ، بحيث يقع على مسؤولية إدارة المنشأة تصميم وإعداد معايير مالية تصور بشكل دقيق وصادق العمليات والأحداث الاقتصادية التي تمت في المنشآت وأثرت عليها خلال كل فترة نشاط بحيث تحتوي هذه التقارير والقوائم على المعلومات والبيانات الكافية ذات الفائدة والنفع لمستخدمي هذه التقارير خاصة المستثمرين والمقرضين وأن تعكس هذه المعلومات والبيانات الصورة الحقيقية كما هي في السجلات دون أي تضليل لنتائج أعمال المنشأة ووضعها المالي أو الاقتصادي ، إن الإفصاح من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي يلعب دوراً هاما في تزويد جميع مستخدمي التقارير المالية سواء داخل المنشأة أو خارجها بالمعلومات المفيدة حيث إن من أهداف التقارير المالية إعطاء المعلومات المفيدة لاتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية والتنبؤ بقيمة التدفقات النقدية المستقبلية من حيث الحجم والتوقيت وعدم التأكد (عصفور ، والعبادي ، 2008 : ص 685) .

2.8.1 مفهوم الإفصاح العام Concept of Public Disclosure :

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة ، وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظر خاصة .

فقد يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهوم لدى مدققي الحسابات كما إن وجهة نظرهما تعد لا ترضي المستثمرين والمساهمين المستخدمين لها وقد لا تتفق وجهة نظر كل هؤلاء مع رأي الجهات الرقابية الإشرافية الرسمية وشبة الرسمية مثل البنوك المركزية والمجامع المهنية المتخصصة (جاموس ، 1999) .

ومن الباحثين من يربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية (تركي ،1993) .

2.8.2 الإفصاح والشفافية Disclosure and Transparency :

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة ، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة ، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق والعمل إلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الإرباح ، وكذلك وجوب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط حيث يجب أن تشمل على النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة ومعاملات الإطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه (أبو حمام ، 2009) .

يرى الباحث إن الإفصاح و الشفافية تربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر في اتخاذ قراراته ، حيث يختص الإفصاح بالمعلومات الموجودة في القوائم المالية لتقديم المعلومات المالية ، كذلك عرض المعلومات الهامة للأطراف المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها .

2.8.3 الإفصاحات عن السيولة Disclosures about Liquidity

يعتبر الإفصاح عن النقدية وغير النقدية لأية مصرف بمثابة إمداد مستخدمي القوائم المالية بأساس قدرة المصرف على توليد نقدية وما في حكمها وهذا من خلال : (حجازي، 2010)

1. ينبغي أن تفصح المنشأة عن الأرصدة الهامة لمبلغ النقدية وما في حكمها والتي تحتفظ بها المنشأة وغير المتاحة للاستخدام بواسطة المجموعة مع تعليق الإدارة على ذلك.
2. توجد ظروف مختلفة تكون فيها أرصدة النقدية وما في حكمها والتي تحتفظ بها المنشاة غير متاحة للاستخدام بواسطة المجموعة والمثال على ذلك أرصدة النقدية وما في حكمها التي تحتفظ بها شركة تابعة تعمل في دولة يكون بها مراقبة على التحويلات أو قيود قانونية أخرى تطبق عندما تكون بالأرصدة غير متاحة للاستخدام العام من الشركة الأم أو الشركات التابعة الأخرى

3. قد تكون المعلومات الإضافية ضرورية لمستخدمي القوائم المالية من أجل تفهمهم للمركز المالي وسيولة المنشأة ويشجع الإفصاح عن هذه المعلومات مع تعليق الإدارة على ذلك و يتضمن هذا :

- مبلغ تسهيلات الاقتراض غير المسحوبة والتي قد تكون متاحة لأنشطة التشغيل لمستقبلية ولتسوية الارتباطات الرأسمالية والإشارة إلى أية قيود على استخدامات تلك التسهيلات .
- إجمالي مبلغ التدفقات النقدية من كل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل والمتعلقة بالحقوق في المشروعات المشتركة المعروضة باستخدام التجميع النسبي للقوائم المالية
- إجمالي مبلغ التدفقات النقدية التي تمثل زيادات في طاقة التشغيل منفصلة عن التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة للاحتفاظ بطاقة التشغيل .
- قيمة التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل لكل قطاع صناعي أو جغرافي .

4. يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية التي تمثل زيادات في طاقة التشغيل والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيداً لأنه يمكن المستخدم من تحديد ما إذا كانت المنشاة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية، والمنشاة التي لا تقوم بالاستثمار بشكل كاف في صيانة طاقتها التشغيلية قد تعرض ربحيتها في المستقبل للخطر من توفير السيولة الحالية والتوزيعات لأصحاب المنشأة .
5. يستفيد مستخدمو القوائم المالية من الإفصاح عن التدفقات النقدية حسب القطاع حيث يمكنهم تفهم العلاقة بين التدفقات النقدية للمنشاة ككل وتلك المتعلقة بالأجزاء المكونة لها.

2.9 الرقابة ومفهومها Control and Concept :

الرقابة هي الإشراف والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها هذا الحق ، للتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة و للتأكد من حسن استخدام الأموال في الأغراض المخصصة لها ، وإن الموارد يتم استنفاذها طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها، وللتأكد من مدى تحقيق المشروع لأهدافه ، والتأكد من سلامة تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء للكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث الأسباب التي أدت الى حدوثها واقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلا (الكفراوي ، 1998 ، ص21) .

2.9.1 الرقابة الداخلية المحاسبية Internal Control Accounting :

يتضمن هذا الإطار أنواع عديدة عن مقاييس الرقابة والأمن ، كما انه يمتد ليشمل كل دورات العمليات بداية بالمدخلات إلى هذه الدورات مروراً بعمليات التشغيل ومنتهياً بالمخرجات كما يمتد هذا الإطار أيضا ليشمل الممارسات الإدارية والنواحي التنظيمية وإجراءات الحماية المادية .
وعادة ما يشير المحاسبون إلى هذا الإطار الشامل للرقابة على انه نظام الرقابة الداخلية Internal control system

الشكل رقم (2) إطار الرقابة لنظم المعلومات

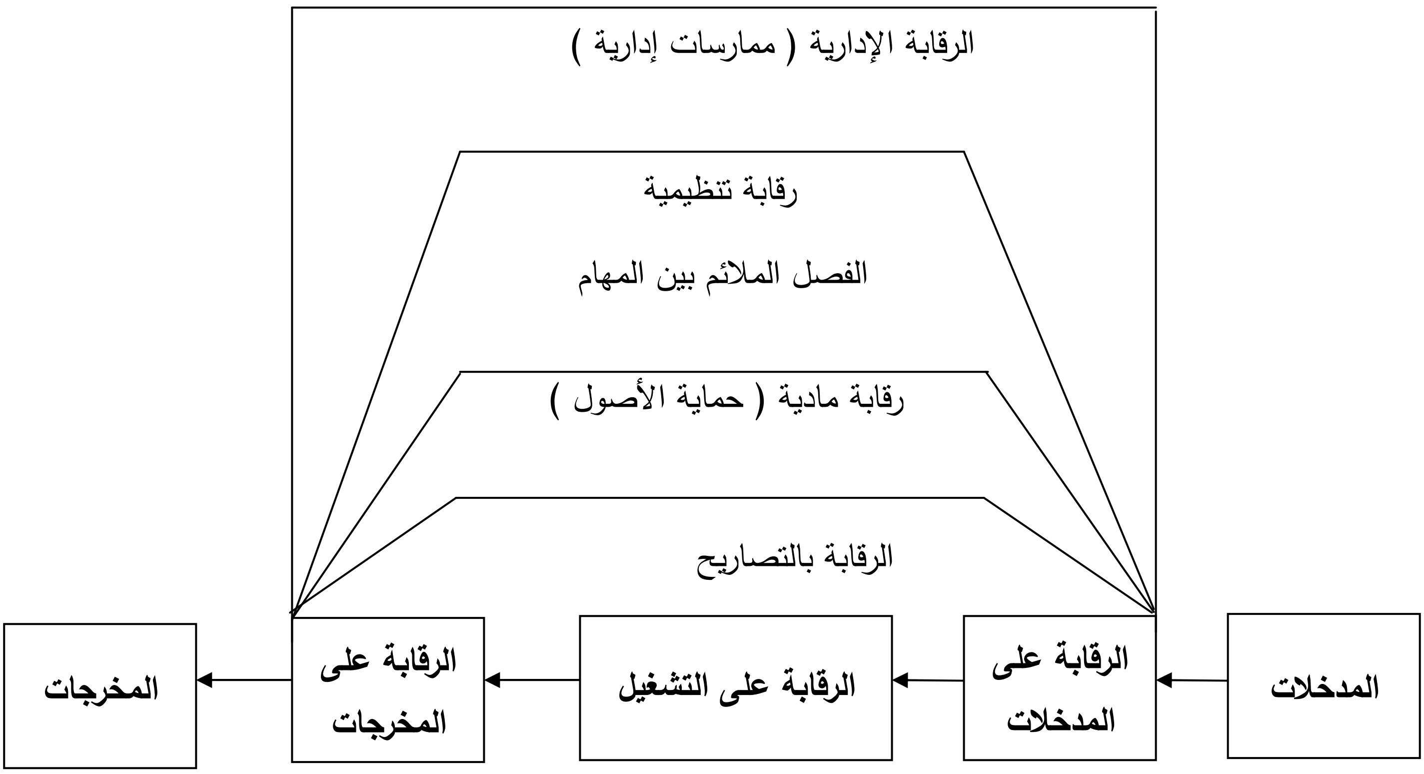

المصدر: حسين ، وحسين،(2004)

2.9.2 أهداف نظام الرقابة الداخلية

: The Objectives of the Internal Control System

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية : (حسين ، وحسين،2004) :

1. حماية الأصول ، بما في ذلك البيانات من سوء الاستخدام أو الضياع أو السرقة
2. التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها
3. تنمية الكفاءة التشغيلية في عمليات الوحدة
4. ضمان تحقيق السياسات والأهداف التي وضعتها إدارة الوحدة

ويتولى مسئولية تحقيق هذه الأهداف نظامين فرعيين لنظام المراقبة الداخلية وهما :

- نظام الرقابة الداخلية المحاسبية الذي يتحمل مسئولية تحقيق الهدفين الأولين.
- نظام الرقابة الإدارية الذي يتحمل مسئولية تحقيق الهدفين الآخرين .

2.9.3 الرقابة على السيولة المصرفية ومدى ملاءمتها :

: Control over bank liquidity and suitability

للمصرف المركزي صلاحية استخدام الوسائل كلما رأى ذلك ضرورياً لتسيير العمل وعلى المصارف التقيد بها حفاظاً على حالة السيولة ومستواها ولتحقيق ذلك يمكنه أن يحدد دورياً بالنسب الواجب توافرها فيما يتعلق (حنفي،1997: ص141).

1. بمقدار موجودات المصرف مصنفة حسب درجة سيولتها ، من جهة ، ومقدار التزاماته مصنفة وفق درجة سيولتها للأداء من جهة أخرى .
2. مقدار أموال المصرف الخاصة ، والمقدار الإجمالي للودائع أو لجميع التعهدات تحت الطلب والقصيرة الأجل من جهة أخرى .
3. مقدار أموال المصرف الخاصة ، و مقدار تعهداته بالقبول والكفالات والتكفلات من جهة أخرى .
4. مقدار أموال المصرف الخاصة ، ومجموع تعهداته تجاه الغير من جهة أخرى.
5. المقدار الإجمالي للاعتمادات الممنوحة من المصرف الشخصي واحد حقيقي أو معنوي من جهة والمقدار الإجمالي لأموال المصرف الخاصة وودائعه من جهة أخرى .

2.10 مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إدارة السيولة

Responsibilities of the Board of Directors and Executive Management in the Management of Liquidity

2.10.1 أولاً : مسؤوليات مجلس الإدارة Responsibilities of the Board of Directors

تتحدد مسؤوليات مجلس الإدارة في الأمور التالية (سعيد ، بدون تاريخ) :

1. اعتماد إستراتيجية إدارة السيولة والسياسات والإجراءات المرتبطة بها على أن يتم مراجعتها مرة واحدة على الأقل في السنة .
2. التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية والسياسات المعتمدة المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة .
3. التأكد من توفر الخبرات الضرورية لدى الإدارة التنفيذية والأشخاص المعنيين بإدارة السيولة .
4. التأكد من وجود أنظمة القياس ومراقبة جميع مصادر مخاطر السيولة .
5. مراجعة التقارير الدورية حول وضع سيولة البنك والحصول على تقارير فورية في حال حدوث تغيرات جوهرية على سيولته الحالية أو المستقبلية .
6. فهم طبيعة العلاقات ما بين مخاطر السيولة والمخاطر الأخرى مثل : الائتمان ، السوق ، التشغيل ، والسمعة.
7. التأكد من اتخاذ الإدارة التنفيذية للإجراءات الصحيحة المناسبة لمواجهة أي أحداث جديدة تؤثر على السيولة .

2.10.2 ثانياً : مسؤوليات الإدارة التنفيذية

: Responsibilities of the Executive Management

كما تتحدد مسؤوليات الإدارة التنفيذية في الأمور التالية (سعيد ، بدون تاريخ) :

1. وضع وتنفيذ إستراتيجية إدارة السيولة بحيث تتماشى مع درجة تحمل مخاطر السيولة .
2. تعميم إستراتيجية إدارة السيولة والسياسات اللازمة لتطبيقها على مختلف الوحدات ذات العلاقة داخل البنك .
3. تحديد الهيكل الإداري والمسؤوليات والضوابط المتعلقة بإدارة السيولة وبمراقبة وضع السيولة للبنك ولشركاته التابعة مع الأخذ بالاعتبار أي معوقات وقيود قد تؤثر على تحويل الأموال .
4. إعلام مجلس الإدارة فورا في حال حدوث أي أحداث جديدة تؤثر على السيولة.
5. إدارة ومراقبة مخاطر السيولة واحتياجات السيولة على مستوى البنك وعلى مستوى المجموعة البنكية والاستجابة بشكل سريع لأي تطورات مادية داخل المجموعة .

6. الموافقة على المعايير الموضوعة المتعلقة برفع تقارير السيولة بما في ذلك نطاقها ودورية رفعها إلى عدة جهات منها: مجلس الإدارة ، لجنة إدارة المخاطر ، لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات أو الإدارة التنفيذية مع ضرورة تحديد الجهة المسئولة عن إعداد هذه التقارير.
7. قياس وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات والمطلوبات وللالتزامات خارج الميزانية ضمن مختلف الفترات الزمنية وتحت مختلف الظروف .
8. إدارة مخاطر السيولة الناتجة عن استخدام الودائع بالعملات الأجنبية لتمويل التوظيف بالعملة المحلية أو بالعكس مع الأخذ بالاعتبار المخاطر الناجمة عن تغير أسعار الصرف أو التغير في سيولة السوق .
9. استخدام عدة مقاييس لقياس مخاطر السيولة بشكل كمي .
10. إدارة مراكز ومخاطر السيولة خلال اليوم وذلك بقياس التدفقات النقدية(الداخلة أو الخارجة) اليومية المتوقعة بما في ذلك توقع موعد هذه التدفقات خلال اليوم وتحديد الأولوية في سداد الالتزامات وفقا لتاريخ استحقاقها والتنبؤ بالعجز المحتمل في السيولة خلال اليوم وإجراء الترتيبات اللازمة للحصول على التمويل اللازم لمقابلة الاحتياجات الطارئة خلال اليوم مع ضرورة توفر سياسات وإجراءات وأنظمة لدعم عملية إدارة السيولة خلال اليوم .
11. وضع مجموعة المؤشرات (الكمية أو النوعية) للمساعدة في التعرف مبكرا على مشاكل السيولة .
12. يجب على إدارة التدقيق الداخلي القيام بالمراجعة الدورية لمدى تطبيق الإطار الذي يحكم إدارة مخاطر السيولة ومراجعة مدى فعاليته .
13. الإفصاح من خلال التقارير الدورية عن معلومات كمية عن وضع السيولة لدى البنك إضافة إلى معلومات نوعية عن هيكل إدارة مخاطر السيولة بشكل يوضح ادوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومختلف الوحدات التنظيمية .

2.11 الودائع Deposits :

تعد الودائع الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المصرف في استمراره ونموه وهي من أهم البنود في الميزانية العمومية للمصرف الذي تميزه عن غيره من منشآت الأعمال كما تتمثل بالأموال التي يقوم الأفراد والمؤسسات الاستثمارية بإيداعها لدى المصارف التجارية وتعطي المصارف الحق للمودعين بالسحب عليها (جامعة القدس المفتوحة ، 2008) .

2.11.1 ماهية الودائع What Deposits :

تعتبر الودائع المادة الخام التي يستخدمها المصرف في منح القروض وتمثل مصدر التمويل الرئيس للمصرف التجاري إذا تعتمد المصارف على ما تجتذبه من ودائع لتمويل عملياتها .

وتكمن أهمية الودائع في أنها تعد أهم مصدر للتمويل في أي بنك سواء أكان بنكا تقليديا أم إسلامياً ، إذ تعتمد المصارف اعتماداً رئيساً في تحويل نشاطاتها الاستثمارية على ما تستطيع اجتذابه من ودائع ، من مختلف فئات المجتمع ، أفراداً ، ومنشآت أعمال ومؤسسات عامة وحكومية ، وسواء كانت الودائع من أشخاص مقيمين على ارض الوطن أو غير مقيمين من الخارج وتشكل الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين ما يقارب من 80% من مجموع مصادر التمويل (جامعة القدس المفتوحة ، 2008 ، ص171).

تشكل الودائع على مختلف أنواعها ، احد المصادر الهامة التي يحصل عليها المصرف التجاري من غير المساهمين فيه أو المؤسسين ، حيث يقوم الأفراد و المشروعات والهيئات بإيداع أموالهم لدى المصرف للمحافظة عليها واستثمارها بشكل أفضل وهي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي موارده وقد تتجاوز الودائع موارد المصرف الذاتية بإضعاف مضاعفة وهي أهم ما يميز المصارف التجارية عن غير من المؤسسات الائتمانية الأخرى التي تعمل إلى جانبها في الاقتصاد القومي ، فضلا عن قدرة المصارف التجارية على خلق الجانب الأكبر من الموارد . الودائع التي تستعملها لمزاولة نشاطها الائتماني في عمليات التسليف والإقراض والاستثمار (جامعة القدس المفتوحة ، 1999 : ص130) .

أما بالنسبة لفلسطين يمكن تصنيف الودائع إلى (سلطة النقد الفلسطينية ، 2011):

- الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء او الجمهور) :

تشكل ودائع العملاء غير المصرفية أهم مصدر للأموال المتاحة للمصارف ما نسبته 79.2% من إجمالي مصادر الاموال واتسامها بنوع من الثبات النسبي وفي ذلك إشارات و دلالات واضحة على استمرار وتعزيز ثقة الجمهور (العملاء) بالجهاز المصرفي واستمرار تدفق الفوائض المالية والادخارية إلى المنظومة المصرفية، مما يسهم في تعزيز دور الوساطة وتوفير السيولة اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

- الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد والمصارف) :

لم يطرأ تغير على الأهمية النسبية للودائع المصرفية في عام 2010 م حيث بلغت 5.8% مقارنة مع 5.7% من إجمالي الودائع (الودائع المصرفية + ودائع العملاء) في عام 2009 ، وتتكون هذه الودائع من أرصدة سلطة النقد وأرصدة المصارف العاملة داخل فلسطين وأرصدة المصارف خارج فلسطين.

2.11.2 حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها

The Volume of Deposits and the Quality and Nature :

تتكون الودائع من الأموال التي يسلمها أصحابها للبنك ليحفظها لحسابهم وتحت أمرهم ، ولكل وديعة طبيعة خاصة ، يحددها حجم المسحوب منها والمضاف إيداعه إليها ، وتوقيت عمليات السحب والإيداع وطريقة تشغيل الوديعة ، وبما أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك التجاري في التوظيف ، ينبغي عليه الاستعداد لتشغيلها (سلطان ، 2005، ص 393) .

2.11.3 السيولة لمقابلة سحب الودائع

Liquidity to Meet Deposit Withdrawals :

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم سلوك الودائع لدى البنك فهي تمثل التزامات للمودعين ، والتي تتفاوت من حيث السيولة فليس المهم تصنيف الودائع إلى : تحت الطلب ، توفير ، أجلة ... الخ أو وفقاً لمصادرها إلى ودائع أفراد ، ودائع حكومية .... الخ ولكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة

تصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاث أنواع هما (سلطان ، 2005 ، ص 171) :

1. ودائع مؤكدة السحب
2. ودائع محتملة السحب
3. ودائع غير مؤكدة السحب

2.11.4 السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات

Liquidity to Meet the Purposes of Loans and Advances :

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب ، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات وتسمى هذه السيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات، (سلطان ، 2005 ، ص 175) .

الفصل الثالث

إدارة مخاطر السيولة

Chapter Three

Liquidity Risk Management

3.1 مقدمة Introduction :

يعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها في الزبائن ، فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب ، تبدأ أهمية السيولة من خلال قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل بشكل مناسب ونظرا لما تحظاه السيولة من أهمية بالغة عند البنوك فقد نصت القوانين المصرفية على نسب محددة للسيولة في البنوك التجارية ، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته ، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة ، لذا تحافظ البنوك عن مستوى السيولة التي تمكنها من تعظيم الأرباح وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحد الأدنى المناسب للسيولة .

وخلال فترة الأزمة المالية العالمية التي بدأت في منتصف العام 2007 بذلت العديد من المصارف جهود في سبيل الحفاظ على قدر كافٍ من السيولة الأمر الذي استدعى توفير مستويات مناسبة من السيولة بواسطة البنوك المركزية للمحافظة على النظام المالي إلا انه وبالرغم من الدعم الذي تم تقديمه من البنوك المركزية فقد تعرضت العديد من المصارف للإفلاس واضطرت إلى الاندماج أو إلى إتباع أقصى الحلول المطروحة ، كما أظهرت الأزمة إن مخاطر السيولة يمكن أن تتبلور بشكل سريع ويمكن أن يؤدي بالموارد المالية للمصارف أن تتلاشى مما قد يضاعف المخاوف المتعلقة بتقييم الأصول (تركي ، 2011) .

وفي ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة بسبب الحصار والإغلاقات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة تكمن صعوبة وتعقيدا في تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها والتي تضمن لها الوفاء بكل الالتزامات المالية وتمكنها في ذلك الوقت من تحقيق أقصى الاستثمارات والأرباح .

ويتضمن هذا الفصل التعرف على مفهوم وأهمية ومكونات ومقاييس إدارة السيولة والرقابة عليها كما يتناول أهم المخاطر والسياسات المتبعة في إدارة السيولة .

3.2 مفهوم السيولة The Concept of Liquidity :

يمكن النظر إلى السيولة من عدة زوايا :

- السيولة بمعناها العام هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير (سلطان ، 2005 : ص 131) .
- تعني السيولة المصرفية احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له اكبر ربح ممكن ، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابله طلبات السحب دون أدنى تأخير ، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله (سلطان ، 2005 : ص 141) .
- يقصد بالسيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والذي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الوداع وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع (الحسيني والدوري ، 2008 : ص 93) .

وبذلك يمكن القول بان السيولة المناسبة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف ومعنى الأمان " أمان الودائع " . ومعنى الحماية حماية الأموال غير السائلة (تركي ، 2011) .

وتبين من التعريف العام إن السيولة مسالة نسبية لها متغيرات المتغير الأول هو الأصول السائلة والمتغير الثاني هو تواريخ استحقاق الديون وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها في إمكانية سرعة تحويلها إلى نقدية وفي درجة الخسائر التي يتم التضحية بها نتيجة هذا التصرف ، ومن ناحية أخرى فان الديون تختلف في طلب دفعها حسب تاريخ استحقاق كل منها وحسب درجة المخاطر في عدم دفع الدين في ميعاد الاستحقاق . يجعل السيولة في البنوك التجارية مسالة حساسة وخطيرة ففي الوقت الذي يمكن أن يطلب من أي دائن في أي شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة السداد نجد ان الأمر يصبح خطيرا لو إن البنك طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال وعلى ذلك فان نقص السيولة للبنك ربما يكون مميتا Fatal للمصرف وللاقتصاد القومي ككل (سلطان ، 2005 : ص 142) .

وعليه يمكن تلخيص مفهوم السيولة في المصارف التجارية على النحو التالي:

- قدرة البنك على مواجهة السحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة في مواعيدها وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخير .
- قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب .
- قدرة المصرف على مواجهة المطلوبات التي تقدم للدفع الفوري .
- قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري ، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبأقل التكاليف حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع.

3.3 أهمية السيولة في المصارف التجارية

The Importance of Liquidity in Commercial Banks :

تحتاج البنوك إلى السيولة لمواجهة طلب عملائها إلى الأموال ، هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة ، إما من خلال سحب ودائعهم لدى البنوك أو من خلال الاقتراض منها وحيث إن مثل هذه الاحتياجات مستمرة ، لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات لان مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات الآتية (السعدي ، 2010) .

1. الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته .
2. تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين ، والتأكد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كما ظهرت .
3. تعتبر مؤشراً ايجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة .
4. تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
5. تجنب البيع الجبري لبعض الأصول و ما قد تجلبه من سلبيات .
6. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال .
7. تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي وسلبيات ذلك .

3.3.1 أهمية السيولة بالنسبة للمصرف :

Importance of Liquidity for the Bank :

إن المصرف يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية ، لذلك تظهر أهمية السيولة في: (الشمري ، 2009 : ص 376).

- أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة والمحللين .
- أنها تعتبر إمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الإطراف .
- أنها تشكل تعزيزا لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأنه قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم .
- التأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها .
- سوف لا تجعله أن يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته.
- وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي.

3.3.2 الفرق بين سيولة المصرف الفرد وسيولة الجهاز المصرفي ككل :

The Difference Between the Individual Bank Liquidity and the Liquidity of the Banking System as a Whole

في حالة حاجة المصرف الفرد إلى رصيد إضافي لمقابلة طلبات مودعيه فانه سيلجأ إلى البنك المركزي أو إلى المصارف الأخرى ليعيد حسم أو إعادة خصم بعض أوراقة أو ليقترض بضمانها أو إلى بديل ثاني هو استعمال خط الدفاع الثاني أو الاحتياطي الثانوي الذي يتمثل في استدعاء قروضه قصيرة الأجل أو بيع جزء من موجوداته عالية السيولة عندها يتمكن من الحصول على أموال سائلة بسرعة وبدون خسارة ، إما بالنسبة للجهاز المصرفي فالحالة تختلف حيث تظهر هذه الحالة في أوقات الأزمات النقدية أو ظروف طارئة عند تهديد البلد أو حصول كوارث أو غيرها فلو احتاجت جميع المصارف إلى سيولة في آن واحد فعندها تكون الحالة :

1. عدم استطاعة أو تمكن أي من هذه المصارف أن يسحب أو يقترض من مصرف آخر لان كلاهما يحتاج إلى سيولة حاضرة .
2. تقوم جميع هذه المصارف التي تحتاج إلى سيولة بعرض موجوداتها بكميات هائلة وفي وقت واحد فعندها ستهبط القيمة السوقية لهذه الموجودات من خلال زيادة العرض على عكس حالة المصرف الفرد حيث إن موجوداته تتمتع بسيولة عالية ، إما المصارف مجتمعه فتكون

موجوداتها غير سائلة مما يؤدي بالضرورة إلى مشكلة (سيولة عامة) (الشمري ، 2009) .

3.4 متطلبات السيولة Liquidity Requirements :

المطلب الأول : تخصيص الأموال بشكل يضمن مقابلة السحب من الودائع

ميزانية أي مصرف تجاري الجزء الأكبر من مكونات هذه الميزانية هو عبارة عن الودائع بأنواعها ، كالودائع تحت الطلب (جارية) والتي تدفع عند الطلب في حين تشمل الودائع على أنواع أخرى يتم سحبها وفقا لشروط خاصة تحدد مسبقا وعادة ما تحسب المصارف التجارية ودائع التوفير على أنها ودائع ادخارية تدفع عند الطلب .

المطلب الثاني : هو توفير الأموال لمقابلة الاحتياجات من القروض والتسليفات لعملاء المصرف والبيئة المحيطة ، وتعتبر القروض مصدر الدخل الأساسي للمصرف من خلال الفوائد التي تفرض عليها ، فان المصرف يهدف في نشاطاته إلى تحقيق ربح مناسب في ظل متطلبات السيولة ودرجة ملائمة من المخاطر (الحسيني ، والدوري ، 2008 : ص 67) .

3.5 مكونات إدارة السيولة Components Liquidity Management

تعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها من الأهداف الأساسية للمنشآت المالية وخاصة في المصارف ، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في المواعيد التي تحدد الاستحقاق ، وتبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية وبقية المنشآت المالية بشكل كبير خاصة في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع ولكي نتمكن من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية ، بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية بنوعية متميزة ومستمرة (الحسيني ، الدوري، 2000 ، ص93) .

بدأت المصارف الاهتمام بإدارة الموجودات حيث إن إدارة السيولة والاهتمام بها ينبغي النظر إلى مكوناتها والتي تتكون من ، (الشمري ، 2009):

1- **السيولة الحاضرة (النقدية) quick liquidity :**

يطلق عليها الاحتياطيات الأولية

2- **السيولة شبة النقدية : semi-cash liquidity :**

يطلق عليها الاحتياطيات الثانوية

أولا: السيولة الحاضرة " النقدية " (الاحتياطيات الأولية) Quick Liquidity :

هي عبارة عن نقدية جاهزة تحتفظ بها المصارف وقت الحاجة وهذه الموجودات لا تحقق عوائد للمصرف وتشمل أوراق نقدية سواء كانت بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية وهي موجودة في خزائن المصرف على شكل نقدية سائلة .

- أرصدة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى حيث ينبغي على المصرف الاحتفاظ باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي يتحكم به البنك المركزي من أجل حماية المودعين.
- أرصدة بالعملات الأجنبية لدى المصارف في خارج البلد.
- صكوك تحت التحصيل مقدمة مع عملاء المصرف لتحصيلها.

هذه الاحتياطيات تعتبر عاملا واقيا لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة المركز المالي والتنافس له من خلال إيفاءه بالتزاماته دون تأخير كما إنها تعزز من ثقة عملاء المصرف.

ثانياً : السيولة شبه النقدية (الاحتياطيات الثانوية) semi-cash liquidity :

هي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها بسرعة ودون عناء خلال فترة قصيرة إلى سيولة أو هي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل ، كالأوراق المالية (أسهم وسندات) والأوراق التجارية ، وأذونات الخزانة .

تمتاز هذه الاحتياطيات بقصر أجل الاستحقاق وضعف العائد ، كما تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية وأيضا في تحقيق بعض الأرباح للمصارف .

3.6 مؤشرات السيولة Liquidity Indicators:

بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للمصارف 50.9% في نهاية عام 2009 منخفضة بذلك عن مستواها في عام 2008 البالغ 55.5% ورغم هذا الانخفاض ، إلا أن الأصول السائلة لا تزال تشكل نسبة جيدة من مجموع الأصول في القطاع المصرفي مما يدل على قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه وضمان عدم تعرضه لازمات مالية مثل انعدام السيولة التي تعتبر من اكبر المخاطر على القطاع المصرفي يشار هنا إلى أن القطاع المصرفي الفلسطيني يعاني من أزمة سيولة نقدية في قطاع غزة ، ناجمة عن منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخول وخروج النقد (الكاش) بكافة العملات من وإلى القطاع منذ أكثر من عامين بالإضافة إلى منع الاحتلال للمصارف العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أيضا من ترحيل فائض السيولة بالشيكل في عام 2009 إلى المصارف الإسرائيلية ،

مما ترتب على هذه الأزمة خسائر للمصارف نتيجة لارتفاع فائض الشيكل لديها وعدم قدرتها على إعادة توظيف الفائض منه، (سلطة النقد الفلسطينية ، 2010 ، ص81) .

3.6.1 المؤشرات المالية في تقييم إدارة السيولة :
Financial indicators in evaluating liquidity management:

ومن أهم المؤشرات المالية في تقييم إدارة السيولة : (حنفي ، و أبو قحف ، 2004)

1. السيولة النقدية = **(نقد الصندوق + نقد لدى البنك المركزي + أرصده سائلة أخرى) / (إجمالي الودائع) × 100%**

وهي نسبة تشير إلى العلاقة بين موارد المصرف النقدية وصافي الالتزامات المالية يمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات.
- سداد قروض سبق إقراضها البنك للعملاء.
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية.
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي.
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى ، نتيجة لعمليات المقاصة.

2. **نسبة الاحتياطي القانوني** = **(الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي) / (إجمالي الودائع + الصكوك مستحقة الدفع + الأرصدة المستحقة للمصارف + المبالغ المقترضة من البنك المركزي)**

- وهي عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي مضافا إلية الاحتياطي من النقد وإن هذا الاحتياطي عادة ما يكون إجباريا (إلزامي) .

حيث تمثل هذه النسبة مدى قدرة الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف .

هذا وفيما يتعلق بالواقع المطبق لدى البنوك في فلسطين وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية نورد مما يلي أهم المؤشرات المتعلقة بهذا الموضوع (سلطة النقد الفلسطينية ، 2012) :

أ. **الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول** : تبين هذه النسبة مقدار الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لكافة المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 ما نسبته 37.7% متراجعة بنحو 1.7 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2010 في إشارة على تزايد توظيف الاموال في عناصر اقل سيولة كالتسهيلات الائتمانية المباشرة وغيرها .

ب. **الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل (السيولة القانونية)** : تبين هذه النسبة مقدار تغطية الأصول السائلة المتوفرة لدى المصرف للمطلوبات القابلة للسحب في أي وقت ودون أي إشعار مسبق من قبل أصحاب تلك المطلوبات ، والحد الأدنى لهذه النسبة محدد بموجب القانون ولا يجوز الاحتفاظ بنسبة دونها وهي 25% لدى المصارف في الأراضي الفلسطينية . ويعتبر ارتفاع هذه النسبة لدى المصارف (أكثر من 25%) من المؤشرات الجيدة ، من حيث مواجهة المخاطر كونها تعكس قدرة المصرف على مواجهة أية سحوبات غير متوقعة للمطلوبات قصيرة الأجل إلا أنها في نفس الوقت ذات اثر سلبي على مؤشرات الربحية ، كونها تعني وجود أصول غير مستغلة من قبل المصرف في تحقيق أي عائد ، بل على العكس من ذلك فإنها تكبد المصرف تكاليف إضافية في إدارتها والاحتفاظ بها .

ويشير التقرير المذكور إلى أن الجهاز المصرفي يعاني من مشكلة في وضع السيولة تفرض تحدياً كبيراً امام الجهاز المصرفي وتهدد استقراره ، حيث تعاني فروع المصارف في قطاع غزة من نقص في النقد (مستمر منذ حوالي خمسة أعوام) وبكافة العملات المتداولة ، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على أسعار الصرف واوجد سوقاً سوداء لصرف العملات ، كما اثر على استقرار الودائع واستمرار سريانها ضمن المنظومة المصرفية كذلك ساهمت هذه المشكلة في زيادة استخدام القنوات غير الرسمية لنقل النقد (عبر الإنفاق) .

3.6.2 العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية Factors Affecting Bank Liquidity

سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة ، بل في تغير مستمر وإن من أهم العوامل المؤثر فيها ما يأتي : (آل علي ، 2002) .

1. عمليات الإيداع والسحب على الودائع : مواجهة عمليات السحب على الودائع نقدا .
2. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة : سيولة المصرف التجاري تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة ، ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في عدة حالات أهمها :

- إن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري .
- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة .
- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة .

وبالعكس سيولة المصرف التجاري تتقلص عندما يقوم زبائنه بالأتي :

- تسديد الضرائب إلى الحكومة .
- شراء الأوراق المالية .
- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق توفير أخرى .

3. رصيد عمليات المقاصة بين المصرف : تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى.
4. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف : يمتلك البنك المركزي كسلطة نقدية القدرة على التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية .
5. رصيد رأس المال الممتلك : يؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة المصرف حيث إنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس ، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية .

3.7 التخطيط للسيولة Planning for Liquidity :

المقصود بسيولة الأصل مدى سهولة تحويله إلى نقد سائل بأقل خسارة وبأقصى سرعة ممكنة وتتفاوت الأصول في درجة سيولتها ، فهناك أصول أكثر سيولة أو اقل سيولة من أصول أخرى ، أما سيولة المصرف فيقصد بها مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتسديد مدفوعاته عند استحقاقها حسب السير الطبيعي للأمور، يقوم المصرف بتخطيط السيولة على مستويين : المستوى الأول يتعلق بإدارة الاحتياجات القانونية والنقدية الذاتية المطلوب التقيد بنسبها من جانب المصرف المركزي ، والمستوى الثاني يتعلق بالتنبؤ باحتياجات المصرف من الأموال خلال الفترات القادمة وهناك استراتيجيات محددة تتبعها المصارف في ظل عدد من النظريات في مجال السيولة من أهمها : (جامعة القدس المفتوحة، 2006) .

1. نظرية القرض التجاري The commercial loan theory

تقوم المصارف في ظل نظرية القرض التجاري بمنح قروض للأجل القصير فقط مما يعزز مركز السيولة لدى المصرف هذه القروض يجب أن تكون مواعيد استحقاقها متلائمة أو متماثلة matching مع مواعيد استحقاق الودائع لدى المصرف .

2. نظرية القدرة على التحول The shiftability

تعد هذه النظرية امتدادا للنظرية السابقة من حيث إن الإدارة تدرك إنه يمكن استخدام أي أصل قريب من السيولة لمقابلة سحوبات الودائع . فيمكن تلبية احتياجات السيولة بكفاءة إذا كان لدى المصرف ، على سبيل المثال ، أوراق مالية قابلة للبيع في السوق المالية قبل استحقاقها .

3. نظرية الدخل المتوقع The anticipated income theory

تقترح النظرية إن احتياجات السيولة ، ومن ثم دفعات أقساط القروض ينبغي أن تربط بالدخل المتوقع للمقترض فمن الأنسب أن يتم توقيت دفعات أصل القرض وفوائده بشكل يتواءم أو يتماثل مع قدرة المقترض على دفع أقساط القرض من دخله فالتركيز هنا يكون على طبيعة التدفقات النقدية للمقترض وحجم هذه التدفقات لأنها تختلف حسب دخله.

4. نظرية إدارة الالتزامات the liability management theory

يمكن أن يلبي المصرف احتياجات السيولة لديه من خلال الاقتراض من أسواق المال أي زيادة الالتزامات التي عليه ، فعندها يحتاج المصرف إلى أموال بشكل فوري فبإمكانه استخدام أدوات معينة كإصدار شهادات الإيداع certificate of deposit والأوراق التجارية وغير ذلك وينبغي أن تكون إدارة المصرف قادرة على إدارة هذه الالتزامات بكفاءة .

3.7.1 أساليب تخطيط السيولة Liquidity Planning Methods :

1. قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقعة Eexpected cash flow statement

وتعكس قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية التصورات المتعلقة بكميات المقبوضات والمدفوعات النقدية وأوقاتها خلال الفترة القادمة وهي تتضمن ثلاثة أقسام رئيسه هي : التدفق النقدي الداخل inflow والتدفق النقدي الخارج outflow وصافي التدفق النقدي net cash flow .

2. الموازنة النقدية التقديرية cash projection

تعد الموازنة النقدية التقديرية بعد تجهيز قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقعة حيث يؤخذ صافي التدفقات النقدية لإدخاله في الموازنة ، إن المعلومات النقدية المتعلقة بأي شهر تعتمد على المعلومات النقدية للشهر السابق ، كما تعتمد عليها المعلومات المتعلقة بالشهر اللاحق،

ومن أهم فوائد الموازنة النقدية التقديرية : أنها تساعد مدير الائتمان في المصرف على تحديد الفترات الزمنية التي من المتوقع أن يكون لدى المصرف فيها فائض وذلك حتى يمكن التخطيط لاستثمارة مسبقا ، وكذلك تحديد الفترات الزمنية التي من المتوقع أن يكون لدى المصرف فيها عجز حتى يمكن التخطيط لتدبير الأموال اللازمة لسد هذا العجز (جامعة القدس المفتوحة ، 2006) .

وفيما يتعلق بموقف السيولة ، يذكر (هندي ، 1996: ص 367) إن إدارة المصارف تأخذ بعين الاعتبار الأصول التي تعتقد بإمكانية تحويلها إلى نقدية عند الحاجة ، بالإضافة إلى الخصوم التي قد تتطلب نقدية ، أي تلك التي يحتمل ان تمثل تدفقات نقدية خارجه ، فالأصول تتفاوت فيما بينها من حيث إمكانية تحويلها إلى نقدية فهناك أصول يمكن تحويلها بالكامل إلى نقدية كالقروض إلى المصارف الأخرى ، وهناك أصول يمكن تحويل جزء منها إلى نقدية مثل السندات الحكومية .

3.8 تقدير السيولة Liquidity Estimate :

يحدد القانون عادة نسبة السيولة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف على شكل أرصدة نقدية أو أرصدة لدى البنك المركزي

كما أن مركز سيولة المصرف مركز نسبي وعرضه للتغير ، فالسيولة يمكن أن تفسر على أنها مقرة المصرف على احتفاظه في أي وقت يتناسب وملائم بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة بالإضافة إلى عدم تفويت فرص ممكنه للربح ، والمصرف لا يستطيع بطبيعة الحال أن يتحكم في رغبات الجمهور من حيث السحب والإيداع ، لهذا يحاول أن يرتب أصوله ترتيبا يحقق له غرضين هما غرض المحافظة على السيولة وغرض تحقيق اكبر ربح ممكن (رمضان ، وجودة ، 1996 : ص 97) .

أما بالنسبة لتقديرات نسبة السيولة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين ، فقد تم إقرار النسب التالية (ملحق رقم 4) :

أ. الحد الأدنى لنسبة السيولة النقدية :

1. للمصرف 3% لكل عملة و6% لإجمالي العملات .
2. للفرع 2% لكل عمله و4% لإجمالي العملات.

لتصبح :

ب. الحد الأدنى لنسبة السيولة النقدية :

1. للمصرف4% لكل عمله و7% لإجمالي العملات .
2. للفرع 3% لكل عملة و5% لإجمالي العملات .

3.9 العلاقة المتبادلة بين السيولة والربحية وكيفية التوازن بينهما :

Correlation Between Liquidity and Profitability and how to Balance Between the Two

السيولة و الربحية لا يجتمعان إلا في أضيق الحدود فالنقدية التي في صندوق المصرف هي أكثر أصول المنشأة سيولة لا أرباح لها ، والآلات والمباني أقل أصول المنشأة سيولة لكنها هي أساس التشغيل وجني الأرباح التي تعود للمصرف فإن أصول أي مصرف تحقق أرباحا بدرجات متفاوتة تتناسب عكسيا مع سيولتها فالمدير المالي الذي يهدف إلى تحقيق نتيجة مزدوجة في إدارة أصوله ، الأولى تعظيم القيمة السوقية لثروة المالك ، والثانية المحافظة على سيولة المصرف وعدم وقوعها في أي عسر مالي لكن تحقيق الربح ليس لوحده كافيا لعدم وقوع الشركة في عسر مالي نتيجة نقص السيولة .

ويهدف مدير أي مصرف إلى تحقيق نتيجة مزدوجة : تعظيم الأرباح وعدم الوقوع في أي عسر مالي ، وللموازنة بين الربحية والسيولة طورت العديد من المداخل لإدارة الموجودات منها :

1- طريقة مجمع الأموال The pool of funds method:

تفترض هذه الطريقة لا تمييز بين أموال المشروع ، وينظر لها ككم واحد يجري استخدامها بالكم والكيف الذي يحقق هدف المشروع ، تعطى الأولوية عند ترتيب أولويات توظيفاتها عناية خاصة لعنصري السيولة والربحية .

2- طريقة تخصيص الموارد Asset allocation method:

التمييز بين الأموال على أساس مصادرها : طبيعة المصدر و الاستعمالات الملائمة له تقوم فكرتها على أساس تحديد عدة مراكز للسيولة والربحية تفترض هذه الطريقة إن كمية السيولة مرتبطة بالمصدر الذي جاءت منه الأموال .

3- المدخل العلمي entrance scientific :

استعمال معادلات وأساليب رياضية متقدمة لتحليل العلاقات المعقدة بين مختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل وتتطلب الطريقة العلمية لإدارة الأصول تحديد الهدف من إدارة الأصل وتحديد المتغيرات التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتشغيل والتسويق ، التعرف على كيفية توزيع أصوله بين مختلف البنود مقارنة مع الصناعة .

4- إدارة السيولة liquidity management:

إدارة السيولة هي إدارة المخاطر المتعلقة باحتمال عدم توفر الأموال الكافية لدى المشروع لمواجهة التزاماته القائمة تجاه الغير أو للاستفادة من الفرص المتوقعة .

تقدر احتياجات السيولة عادة بمقدار افتراض سريان الأنماط الماضية (الموسمية والدورات التجارية) وإجراء تعديل عليها في ضوء ما يتوقع حدوثه من تطورات

- وتتم مراقبة السيولة بمسك سجلات باستحقاقات مختلف أنواع الموجودات والمطلوبات مبينه الاستحقاقات باليوم والشهر ما أمكن ، وهذا يتطلب نظام معلومات فعال يقدم معلومات دقيقة في الوقت المناسب للتعرف على مركز السيولة ، يمكن إدارة مركز السيولة ضمن الميزانية خلق احتياط كاف منها من خلال الحساب الجاري ومن خارج الميزانية من خلال ترتيب التسهيلات credit lines مع البنوك (جامعة القدس المفتوحة ، 2000) .

وبناء على ما سبق فان الربحية والسيولة لابد التوازن بينهما من اجل زيادة الربحية وتقليل المخاطر وعلى إدارة المصرف أن تحاول التوفيق فيما بينهما استنادا إلى مبدأ العوائد المتوقع

الحصول عليها من استثمار أموال البنك بالمخاطر التي يمكن أن تحدث عند عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات التي عليه .

الشكل رقم (3) آلية استخدام مدخل مجمع الأموال

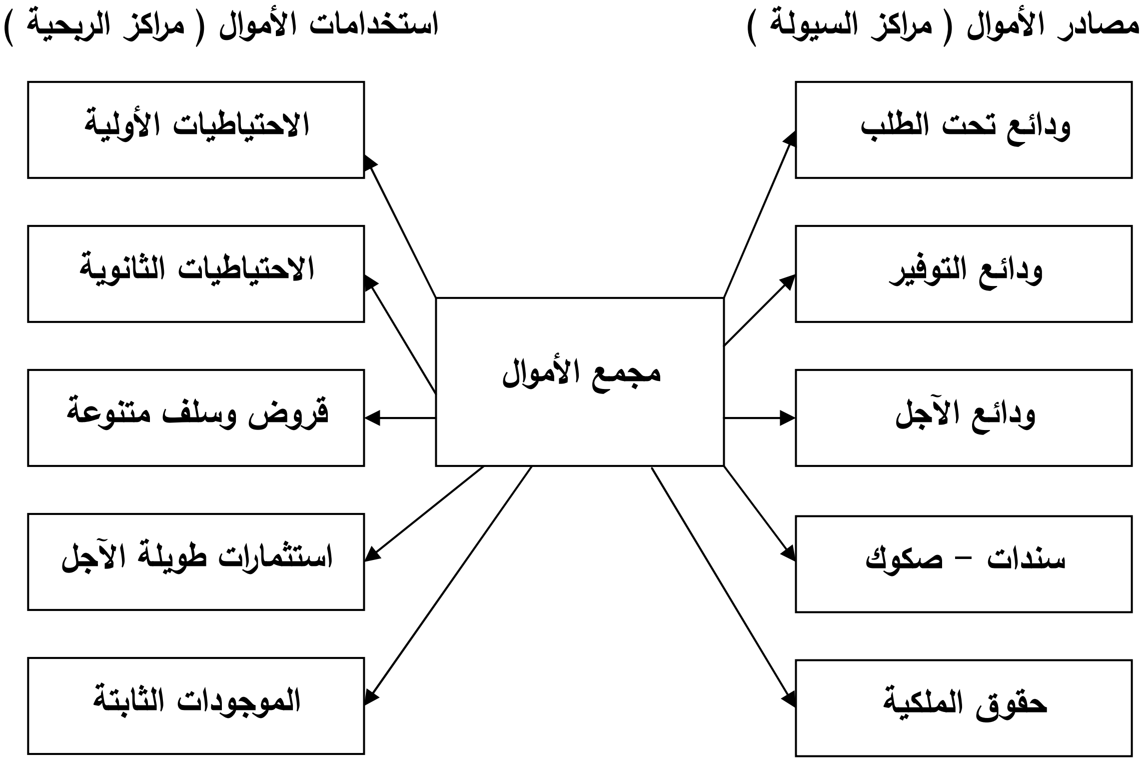

المصدر : (الحسيني، والدوري ، 2008 : ص 71)

3.10 أدوات تقييم ومتابعة الأداء :

Assessment Tools and Performance Monitoring

1. الميزانيات التقديرية estimated budgets :

للميزانية التقديرية دور حيوي في عملية تخطيط البنك وعادة تحرص إدارة البنك على تنفيذ هذه الميزانية بأحسن أداء ممكن ويتم عادة تقييم أداء الوحدات المختلفة والبنك ككل من خلال إمكانيات تنفيذ الخطط الموضوعية مقدما ، ويتم التعرف على ذلك عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالتقديرات الموضوعية في الميزانية ولا يكفي أن تتم هذه المقارنة بعد نهاية السنة المالية ، إذ يعني ذلك تراكم للانحرافات خلال عام كامل وبما لا يسهل إصلاحه لذلك تجرى المقارنات خلال فترات دورية وذلك لاكتشاف الأخطاء فور حدوثها والعمل على تلافي أي قصور في حينه إلا أن ذلك

يتطلب بداية أن تكون بيانات الميزانية التقديرية قد أعدت بالطريقة السليمة وبالدقة المطلوبة ، إن تحظى باقتناع جميع مستويات التنفيذ وأن تشارك فعلياً في إعدادها .

2. التقارير reports :

تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة باعتبارها إحدى وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة بين البنك ووحداته في أنحاء البلاد وتتعدد أنواع التقارير وفقا لنوعية النشاط ومدى خطورته بالنسبة للبنك .

وتتضمن هذه التقارير مختلف نواحي النشاط في الفروع ، مثل تطور الودائع وفقا لأنواعها ، وكذلك أرصدة القروض لأنواع الضمانات المختلفة ومتوسط سعر الفائدة وتحليل إيرادات ومصروفات البنك وأسباب التغير في البنود الداخلة فيها ، والتقارير المتعلقة بنسبة الاحتياطي والسيولة (سلطان ، 2005).

3.11 أنواع الرقابة التي تقوم بها المصارف المركزية :
Types of Control by the Central Banks :

تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية الممثلة بالمصرف المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي ، والنقود المتداولة في المجتمع ، وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية المختلفة للسياسة النقدية التي تعتمد على عدد من الإجراءات والأساليب الفنية المتبعة في الرقابة على الائتمان والنقود وهي تختلف قوة أو ضعفاً باختلاف الإجراء أو الأسلوب واختلاف الواقع الاقتصادي و النقدي التي تقوم بعلاجه (جامعة القدس المفتوحة ، 1999 : ص 195) .

ومن أهم أنواع الرقابة التي تقوم بها المصارف المركزية (حنفي ، 1997) :

1- الرقابة الوقائية Preventive control :

تهدف الرقابة الوقائية إلى تقليص المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى حد أدنى ممكن ومن أهم وسائلها لتحقيق هذا الهدف ما يلي :

- الحد من المنافسة الهدامة بين المصارف.
- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال.
- المحافظة على نسب معقولة من السيولة.
- تجنب مخاطر فروق أسعار الفائدة الناجمة عن عدم التوازن في مواعيد الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات.
- تحديد الأنشطة المسموح بها للمصرف وتلك المحظورة.

2- رقابة الأداء : performance control

تنحصر مهمة البنك المركزي في هذا النوع من الرقابة في تحليل المعلومات والبيانات التي تبين أداء المصرف وسلامة مركزه المالي .

3- الرقابة الحمائية : protective control

وتهدف الرقابة الحمائية إلى تقديم الدعم للمصارف عند تعرضها لأية أزمة ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال مؤسسات ضمان الودائع التي تهدف إلى حماية صغار المودعين في المصارف وبالتالي زيادة الثقة في الجهاز المصرفي ، أو من خلال نظام المقرض الأخير الذي بمقتضاه يقوم المصرف المركزي بضخ السيولة اللازمة للمصارف سواء من خلال خصم الأوراق المالية أو إقراضها مقابل ضمانات معينة .

4- الرقابة التصحيحية Corrective control :

وفيها يلزم البنك المركزي المصارف بضرورة الاستعانة بمدقق حسابات خارجي ليعد تقرير حول الانجاز الفعلي والنتائج المالية للمصرف .

كذلك تخضع البنوك لأسلوبين من الرقابة هما الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية : (الكراسنة ، 2006) .

أ. الرقابة المكتبية : Off - site Supervision

تشمل الرقابة المكتبية مراجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم إلى السلطات الرقابية من قبل البنوك ، إن تحليل البيانات عادة يسهل عملية الرقابة على أداء البنوك وبالتالي يمكن معرفة المشاكل التي قد تطرأ على أعمال البنك ، وهذا النوع من الرقابة يجعل من عملية الرقابة الميدانية عملية فعالة ، كذلك مقارنة أداء البنوك إزاء بعضها البعض تمكن المحلل من معرفة الاتجاه الذي تتجه إليه هذه البنوك ، إن فاعلية الرقابة المكتبية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى صحة ودقة ومصداقية البيانات التي تقوم البنوك بتزويد السلطات الرقابية بها ويتم التحقيق ذلك من خلال الرقابة الميدانية ، وفي الوقت الذي تكون فيه الرقابة المكتبية مفيدة في حالة تحليل بعض القضايا مثل رأس المال والسيولة وغيرها ، إلا أنها قد تكون ناجحة في تحليل بعض القضايا مثل قوة الإدارة ومخاطر التشغيل .

ب. الرقابة الميدانية On-site Supervision

تتمثل الرقابة الميدانية في القيام بالتأكيد من أن البنك يقوم بممارسة أعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة بالإضافة إلى التأكد من مدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها .

إن من أهم أهداف الرقابة على البنوك هو التأكد من مدى سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك وبالتالي لقياس مدى قوة وسلامة الوضع المالي للبنك يتم استخدام نظام CAMELS الذي يشير إلى الأحرف الأولى من نشاطات البنك وهي رأس المال ، نوعية الموجودات ، الإدارة ، الربحية ، السيولة ومن ثم حساسية الموجودات لمخاطر السوق .

3.11.1 الرقابة السابقة على نشاطات المصرف :

Previous Control on the Activities of the Bank :

تهدف الرقابة السابقة على نشاطات المصرف إلى تحقيق اكبر عائد ممكن بالإضافة إلى تقليل المخاطر المتعلقة بنقص السيولة ، وتتوقف قدرة المصرف على تحقيق الربحية على قدرته على اختيار أقل مصادر التمويل تكلفة .

أما الرقابة السابقة على سيولة المصرف فيقصد بها إدارة التدفقات النقدية والتنبؤ مسبقا بأحجامها وتوقيتاتها لأجل الوصول مبكرا إلى احتمالات حدوث عجزا أو فائض في صافي التدفقات النقدية ومن أكثر الأدوات استخداماً في الرقابة السابقة على أنشطة المصرف ما يسمى بنموذج حدود الرقابة ، حيث ينص النموذج على وجود ثلاثة مستويات لرصيد النقدية .

الشكل (4) نموذج حدود الرقابة

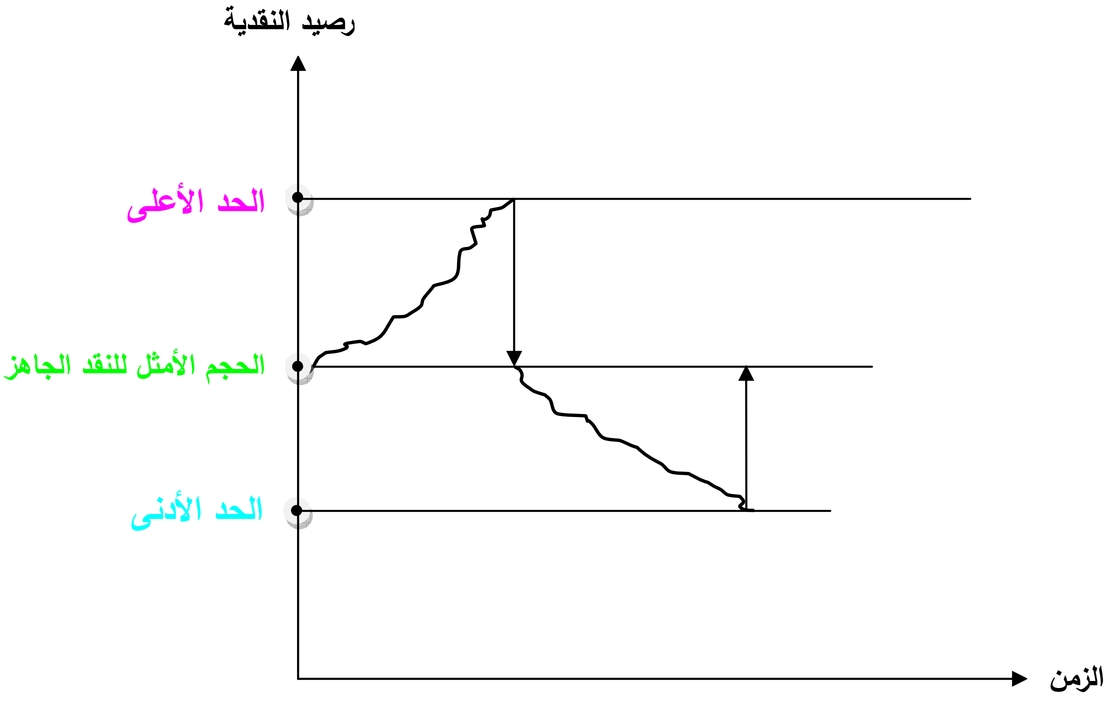

المصدر :(جامعة القدس المفتوحة ، 2006 : ص 58)

3.12 العوامل التي تحدد حجم سيولة المصرف :

Factors that Determine the Size of Bank Liquidity :

عند دراسة وتحليل أية ميزانية لأي مصرف ستلاحظ بعض المؤشرات التي تحدد حجم السيولة وهي : (الشمري ، 2009) .

1. **طبيعة وسلوك الودائع The nature and behavior of deposits:**

من حيث استحقاق الودائع ونوع الوديعة أي إن الودائع الجارية (تحت الطلب) للأفراد تتطلب درجة سيولة أعلى من مثيلتها للشركات والمؤسسات الحكومية .

2. **الوعي المصرفي لدى الجمهور Banking awareness among the public :**

نلاحظ انه في البلدان المتخلفة فإن درجة الوعي المصرفي منخفضة حيث تفضل أن ترى أموالها تحت أيديها ، أما المجتمعات المتقدمة يكون العكس حيث ترغب في إيداع أموالها في المصارف .

3. **رقابة البنوك المركزية Central banks control :**

إن رقابة البنك المركزي تشكل عامل قانوني يؤثر على حجم السيولة وبالتالي على حجم الائتمانات الممنوحة حيث إن البنك المركزي يشترط على المصارف أن تحتفظ بنسبة سيولة معينة .

3.13 أساليب معالجة العجز أو الفائض النقدي :

Methods deal with the deficit or surplus cash :

تعتمد إدارة السيولة في تحديد حجم السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على التنبؤ ولما كان المستقبل غير معروف على وجه اليقين ، فإن عملية التنبؤ لا يمكن أن تسفر عن نتائج دقيقة مائة في المائة ومن أهم الطرق أو الأساليب المتبعة في معالجة العجز أو الفائض النقدي هي تلك التي تتعلق بالسحب والإضافة إلى الرصيد النقدي لدى البنك المركزي وتخفيض حجم الاستثمار في القروض أو زيادتها وبيع أو شراء الأوراق التجارية والمالية (آل علي ، 2002) .

1- السحب (أو الإضافة) إلى الرصيد لدى البنك المركزي :

Drawing or Adding to the Fund in the Central Bank

إذا ما أشارت التوقعات إلى حدوث عجز في النقدية فيمكن للمصرف مواجهته وذلك بقيامه بسحب جزء من ودائعه المحتفظ بها لدى البنك المركزي لأغراض الاحتياطي القانوني وتسمح البنوك المركزية في كثير من الدول بذلك لمعالجة الموقف ، أما إذا أشارت التوقعات إلى احتمال حدوث فائض في النقدية ، فقد يفكر المصرف في إضافة ذلك الفائض إلى رصيده لدى البنك المركزي .

2- الاقتراض (أو إقراض) من المصارف الأخرى :

Taking loans or giving loans from other bank

في حالة العجز النقدي المؤقت الذي قد يستمر ساعات فإن المصرف يطلب نقدية من المصارف المجاورة إما إذا كان من المتوقع أن يستمر العجز لأكثر من ذلك فقد يلجأ المصرف إلى الاقتراض

3- تخفيض (زيادة) حجم الاستثمار في القروض :

Decreasing or increasing investment size in loans

قيام المصرف بمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق وتصفية محفظة القروض وذلك ببيع جزء منها إلى طرف أخر قد يكون فرداً أو شركة أو مصرفاً غير إن هذا الإجراء من شأنه أن يعرض المصرف لخسائر رأسمالية ، إما في حالة وجود فائض فيمكن للمصرف استخدامه في تحويل قرض جديد .

4- بيع (شراء) الأوراق المالية : Selling or buying financial notes

عادة ما يحتفظ المصرف التجاري بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة فعندما يواجه المصرف سحوبات نقدية غير متوقع فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق وتغطيتها في السحوبات، أما في حالة الفائض فيمكن للمصرف استثماره في شراء أوراق تجارية ومالية التي هي إضافة ، إلى أنها تحقق عائد للمصرف فإنها تدعم احتياطياته الأولية .

3.14 أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند توظيف أمواله :

Types of Risk to Which the Bank is Exposed When Hiring Money

إن المؤسسات المالية ولا سيما المصارف تعتبر منظمات أعمال ومن خلال أنشطتها المختلفة في قبول الودائع ومنح القروض و التسليفات والاستثمارات المالية فإنها تتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطر المالية من خلال استخدام أموالها لهذه الأنشطة لذلك فإن نجاح إدارة المصرف لا بد من إجراء الموازنة السليمة بين العائد والمخاطرة ، لذلك فإن المخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية حيث إن لكل مؤسسة أو مصرف تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة (الشمري ، 2009 : ص 189) .

ومن أهم هذه المخاطر : (الصيرفي ، 2006)

1. **المخاطر الائتمانية Credit Risk** : تتعلق هذه المخاطر دائما بالقروض أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتنجم عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبه السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل بدفع التزاماته .
2. **مخاطر السوق Market Risk** : تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغير مثل : رفع الحكومة الدعم عن بعض السلع .

3. **مخاطر سعر الفائدة Interest rate risk** : هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعوداً أو هبوطاً حسب وضع كل مصرف على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه .
4. **مخاطر المعاملات Risk transactions** : تحدث نتيجة تحرك أسعار عملة معينة مقابل العملات الأخرى مثال : تغير أسعار الدولار الأمريكي مقابل المارك الألماني أو الجنيه الإسترليني .
5. **مخاطر السيولة Liquidity Risk** : تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات ، لذلك يقوم المصرف باللجوء إلى أسواق المصارف كلما أقرض عملاءه وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف.
6. **المخاطر التشغيلية Operational Risk** : تتعلق هذه المخاطر بالعمل اليومي في المصارف حيث تتضمن عمليات السرقة وأخطاء الصرافين والقيود الخاطئة .
7. **المخاطر القانونية Legal risk** : هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا مثل : ضمانات العملاء غير مقبولة لدى المحاكم .

3.14.1 مخاطر السيولة Liquidity risk :

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال عندما لا يتوافر لديها الاموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحدد لها وتشمل مخاطر السيولة، مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل علما بأن كل مؤسسات الأعمال بحاجة إلى إدارة مخاطر السيولة التي تبقى في مأمن من الإفلاس (CPA , 2010 , p;4).

وجاء تعريف مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول (32) بأنها مخاطر التمويل وهي دالة للصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لهل البنك عند تدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات وقد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادلة (عبد الستار ، 2012) .

لا بد للمصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئه عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على القروض ، ويقوم النظام المصرفي المعاصر على قاعدة الاحتياطيات الجزئية fractional reserves حيث يستقطع جزء من الودائع المنسابة للمصرف ويحتفظ به لدى المصرف المركزي كاحتياطي قانوني نقدي هذا بالإضافة إلى ما يحتفظ به المصرف لنفسه من احتياطي نقدي اختياري (في الصندوق ولدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى مقابل الخدمات التي يحصل عليها منها) ، فإدارة مخاطر السيولة عملية معقدة ، إذ أن أمام المصرف مصدران للسيولة هما : الموجودات والمطلوبات ، وإذا كان المصرف يمتلك

استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على السيولة ، فان تلك المخاطرة تنخفض غير أن مسك استثمارات سائلة يؤدي إلى تخفيض المردود ، لان المصرف يستطيع تحقيق مردود أعلى من القروض والاستثمارات طويلة الأجل ، أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير ، هذا ما تفعله المصارف الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة ، وبالتالي فهي توظف نسباً أعلى من موجوداتها في القروض ذات الربحية الأعلى ، إذن المصارف لا تستطيع تعظيم عوائدها بسبب قيود السيولة على عملياتها ولابد أن يكون المصرف ساهرا على سيولته ، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين إن السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض (عبد الله ، و الطراد ، 2006) .

3.14.2 أسباب مخاطر السيولة Reasons of Liquidity Risk : اختلفت الآراء

بشأن مخاطر السيولة كما يلي (غنام ، 2008) :

- أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة :

– ازدياد حالات السحب وبالأخص للمبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاء بتلك الالتزامات مما يؤثر على ربحيته لإجباره على هذا التسييل الفوري .

- أسباب تتعلق في جانبي نطاق الميزانية :

– جانب الالتزامات Liability – side بمعنى عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك من ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه للاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى ، أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية كالسندات .

– جانب الأصول Asset - side حيث خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشأ مخاطر السيولة ، والتي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة .

- أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق ، حيث عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك .
- أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة .

3.14.3 لجنة بازل ومخاطر السيولة :

Basel Committee and Liquidity Risk :

لجنة بازل شكلت عام 1974 وكانت رد فعل للتوسع الشديد في سوق العملات الأوروبية وللتصاعد الكبير في حجم السيولة الدولية في أواخر الستينات من القرن العشرين ونتيجة لزيادة السيولة تكدست الأموال القابلة للإقراض لدى البنوك الدولية وتتكون هذه اللجنة من مجموعة من الدول الصناعية، وعقد اجتماعات في مدينة بازل في سويسرا في مقر بنك التسويات الدولية السويسري ومن هنا أتى اسمها الذي هو the passel committee on banking regulation and supervisory practices وأصبح بموجبها مكتب المعلومات الائتمانية ضرورة حتمية لأنه يقوم بعمل التصنيف الائتماني للمدينين ولطالبي الائتمان وسيكون هذا التصنيف هو المعيار الذي سيتم بموجبه منح الائتمان أو حجبه (جامعة القدس المفتوحة ، 2006) .

مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل :

(Bank for international settlements , 2008)

1- يتوجب على كل بنك اعتماد إطار شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة ، وعلى المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق البنك في حال وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها ، وذلك من أجل حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تؤثر عليه مستقبلا .

2- يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع إستراتيجية عمل البنك ودورة في النظام المالي للدولة على الإدارة التنفيذية للبنك إن تطور إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك مستوى كاف من السيولة وعلى الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور سيولة البنك وترفع تقارير لمجلس الإدارة بهذا الخصوص دوريا ، وعلى مجلس الإدارة أن يراجع الإستراتيجية والسياسات والممارسات ويقرها مرة واحدة سنويا على الأقل والتأكد من إن الإدارة التنفيذية تقوم بإدرة مخاطر السيولة بفعالية.

3- على البنك أن يحسب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر ويأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية.

4- على إدارة البنك أن توفر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنوك خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.

5- على البنك مراقبة ومتابعة تعرضاته لمخاطر السيولة والاحتياطيات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات آخذاً بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى .

6- على البنك أن يقوم بإعداد إستراتيجية تمويل توفر تنويع فعال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل .

7- على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لموجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات.

8- على البنك إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليها .

10. على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة .

11. على البنك اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات .

12. على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة و غير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة .

13. على البنك الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك .

14. على هيئات الرقابة المصرفية وبشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك وأوضاع السيولة لديها لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة .

15. على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك دورياً من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية وتقارير التحوط ومعلومات السوق .
16. على هيئات الرقابة التدخل والطلب من البنوك اعتماد إجراءات فعالة ومحدده زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك.
17. على هيئات الرقابة المصرفية أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى والسلطات الرسمية المحلية والخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنوك .

3.14.4 ضوابط الحد من مخاطر إدارة السيولة :

Controls to Reduce the Risk of Liquidity Management :

إن الغرض من إدارة السيولة هو التأكيد على أن البنك قادر على مقابلة كافة التزاماته التعاقدية وعلى ذلك يجب أن يشتمل النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر هي : (حنفي ، 2002 : ص178) .

1- نظام جيد لإدارة المعلومات.
2- سيطرة مركزية على السيولة.
3- تحليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة.
4- تنوع مصادر التمويل.
5- وضع خطة للطوارئ.

ويجب على المراقبين أن يكونوا على علم بأسلوب إدارة البنك لأصوله والتزاماته وكذلك البنود خارج الميزانية ، مع التحقق من إن هذا الأسلوب يوفر السيولة الكافية للبنك لمواجهة كافة التزاماته التعاقدية.

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

Chapter Four

Practical Framework for the Study

4.1 مقدمة Introduction :

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4.2 أسلوب الدارسة Study Method:

بناءا على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع .

وقد استخدم مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية Secondary sources**: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية Primary sources** : لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على موظفي البنوك العاملين في قطاع غزة.

4.3 مجتمع الدراسة The Study Population:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فان مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءا على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من الموظفين العاملين في البنوك في قطاع غزة

عينة الدراسة The Study Sample:

وقد قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية ، حيث تم توزيع 65 إستبانة على عينة الدراسة وقد تم استرداد 58 إستبانة بنسبة 89.23%.

والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (1)

المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة التي تم توزيع الاستبانة عليها

اسم البنك	الاستبانات الموزعة	عدد الفروع	الاستبانات المستردة
البنك الإسلامي العربي	4	1	4
البنك الإسلامي الفلسطيني	2	1	2
البنك التجاري الفلسطيني	2	1	2
البنك العربي	3	1	3
بنك القدس	4	2	4
البنك العقاري المصري العربي	4	1	2
بنك الأردن	4	1	4
بنك الاستثمار الفلسطيني	4	1	3
بنك الإسكان	5	1	3
بنك القاهرة عمان	5	1	5
بنك فلسطين	28	7	26
المجموع	65	18	58

خطوات بناء الاستبانة :Questionnaire Building Steps

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة :-

1- الإطلاع على الأدب المحاسبي و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2- استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين الإداريين في تحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها.
3- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5- تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية وقد تكونت من (ستة) مجالات و (48) فقرة ، ملحق رقم (1).
6- تم عرض الاستبانة على (تسعة) من المحكمين من ذوي الاختصاص ، المحاسبة ، والإدارة ، والإحصاء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، و جامعة الأزهر ، والملحق رقم (3) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
7- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (48) فقرة، ملحق (1).

4.4 أداة الدراسة Study Tool :

تم إعداد استبانه حول" **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**"

تتكون إستبانة الدارسة من قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية والوظيفية عن المستجيب (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي).

القسم الثاني: وهو عبارة عن **مجالات الدراسة**، ويتكون من 48 فقرة، موزع على 5 مجالات :

المجال الأول: المعلومات المحاسبية المنشورة، ويتكون من (8) فقرات.

المجال الثاني: أدوات القياس المستخدمة، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثالث: متطلبات الإفصاح العام، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الرابع: الجهات الرقابية، ويتكون من (13) فقرة.

المجال الخامس: حجم وطبيعة الودائع، ويتكون من (7) فقرات.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (2):

جدول (2): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة " غير موافق بشدة " وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

4.5 صدق الاستبانة :

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1-صدق المحكمين (الأداة) :

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من تسعة متخصصين في المحاسبة ، والإدارة ، والإحصاء وأسماء المحكمين بالملحق رقم (3)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (3).

2- صدق المقياس :

أولا: الاتساق الداخلي Internal Validity:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ثانيا: الصدق البنائي Structure Validity:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

4.6 ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

4.6.1 نتائج الاتساق الداخلي The Results of the Internal Consistency:

يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المعلومات المحاسبية المنشورة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المعلومات المحاسبية المنشورة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تعتمد البنوك على المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة السيولة.	.763	0.000*
.2	تستخدم البنوك المعلومات المحاسبية والمالية في التعرف على نسب السيولة وبالتالي الوقوف على المخاطر.	.876	0.000*
.3	تعتمد الإدارة على المعلومات المحاسبية والمالية عند تقييم وضع السيولة.	.797	0.000*
.4	تساعد المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية في تحقيق درجة عالية من الملائمة و الثقة من قبل المستخدمين.	.766	0.000*
.5	يتم استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في التنبؤ بمخاطر السيولة.	.818	0.000*
.6	يعتمد البنك على المعلومات المحاسبية والمالية لغرض الوقوف على مدى السيولة وتجنب مخاطرها.	.830	0.000*

.7	تعتبر القوائم المالية المنشورة أداة من أدوات القياس التي تساعد على قياس السيولة.	.858	*0.000
.8	تساعد المعلومات المحاسبية والمالية في الكشف عن نقاط القوة والضعف في إدارة مخاطر السيولة.	.794	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05 =α.

يوضح جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أدوات القياس المستخدمة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الضوابط و أدوات القياس المستخدمة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تقوم البنوك بإعداد مؤشرات و نسب مالية تحليلية للتعرف على ربحيتها ومركزها المالي.	.678	*0.000
.2	تعتمد البنوك على قائمة التدفقات النقدية في قياس أدائها والتعرف على السيولة المتوفرة لديها.	.727	*0.000
.3	تلعب المؤشرات المالية دوراً في تقييم حجم السيولة.	.727	*0.000
.4	أدوات القياس المطبقة تتميز بدقة وموضوعية وشفافية لإدارة مخاطر السيولة.	.734	*0.000
.5	تقوم البنوك بدراسة وتحليل النسب الخاصة بتطورات حجم رأس المال العامل والسيولة لديها.	.765	*0.000
.6	يتم استغلال فائض السيولة المتوفرة لدى البنوك في أوجه استثمارية اخرى مدرة للعوائد.	.684	*0.000
.7	تقوم البنوك بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور السيولة وقدرتها على	.719	*0.000

	تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.		
.8	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لحركة السيولة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات.	.710	*0.000
.9	تساهم المؤشرات المالية المستخدمة في تحديد قيمة العجز أو الفائض من السيولة في البنك.	.729	*0.000
.10	تسعى البنوك إلى استخدام أساليب مالية و إدارية متطورة أخرى لتخطيط السيولة.	.727	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "متطلبات الإفصاح العام" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " متطلبات الإفصاح العام " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يساهم الإفصاح العام في تخفيض درجة مخاطر السيولة.	.695	*0.000
.2	يلعب الإفصاح العام دوراً أساسياً في تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن وضع السيولة في البنك.	.795	*0.000
.3	يقوم البنك بالإفصاح العام بشكل دوري من أجل الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة لديه.	.747	*0.000
.4	يوفر الإفصاح العام الشفافية وزيادة الثقة بين البنك وعملائه.	.717	*0.000
.5	يتم عرض المعلومات في القوائم المالية والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة.	.751	*0.000
.6	يقوم البنك بالإفصاح عن طرق قياس العمليات المصرفية	.823	*0.000

	وأثرها على السيولة.		
.7	يتم الإفصاح عن مدى كفاية رأس المال وتوزيعات الأرباح وأثرها على السيولة.	.765	0.000*
.8	يتم تبليغ الجهات الرقابية والإفصاح في حالة تعرض البنك لأوضاع مالية سيئة من ناحية السيولة.	.740	0.000*
.9	يتم الإفصاح عن القروض والاستثمارات التي يجريها البنك من أجل تقييم السيولة.	.800	0.000*
.10	ينبغي أن يفصح البنك عن الأرصدة الهامة الخاصة بالنقدية وما في حكمها التي يحتفظ بها البنك.	.745	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الجهات الرقابية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (6)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الجهات الرقابية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تقوم الإدارة العليا للبنك بمتابعة التقارير والحركة بشكل يومي بالنسبة للسيولة.	.676	0.000*
.2	يوفر البنك نظاما رقابيا جيدا على حركة السيولة.	.768	0.000*
.3	تقوم السلطة النقدية بمتابعة حركة السيولة لدى البنك بشكل يومي.	.757	0.000*
.4	تتصف الرقابة الداخلية للبنك بالمهنية والحيادية عند قياس ومتابعة عنصر السيولة.	.837	0.000*
.5	من مهام الرقابة الداخلية في البنك متابعة التحقق من المحافظة على متطلبات السيولة.	.814	0.000*

.6	تعتبر التقارير الناتجة عن الرقابة الداخلية أداة جيدة لاتخاذ قرار بخصوص السيولة.	.717	*0.000
.7	يمكن اعتبار الرقابة الخارجية وسيلة مهمة في ضبط مخاطر السيولة.	.703	*0.000
.8	تساعد الرقابة على متابعة العناصر والعمليات المالية المرتبطة بتقييم مخاطر السيولة.	.706	*0.000
.9	تعمل الجهات الرقابية على فرض نسب معينة من السيولة النقدية والقانونية وتتابعها بشكل دوري ومنظم.	.785	*0.000
.10	تقوم السلطة النقدية بتقديم الدعم للبنوك عند تعرضها لازمة سيولة.	.706	*0.000
.11	يتم مراقبة ومتابعة حركة الموجودات والمطلوبات والاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات.	.693	*0.000
.12	تساعد الرقابة الداخلية على الكشف المبكر عن مخاطر السيولة لدى البنك.	.751	*0.000
.13	يتم التنسيق والتعاون بين مدراء الإدارات المختلفة ودائرة الرقابة الداخلية من أجل تذليل المشاكل المتعلقة بمخاطر السيولة.	.570	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجم وطبيعة الودائع " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (7)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجم وطبيعة الودائع " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يتمتع البنك بسيولة تمكنه من مواجهة التزاماته في موعد الاستحقاق.	.739	*0.000

.2	إيداع الأموال في البنوك لفترات قصيرة الأجل يساعد البنك على استغلالها في الأنشطة المختلفة.	.604	*0.000
.3	تتوقف متطلبات السيولة التي يحتفظ بها البنك إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك.	.741	*0.000
.4	يحافظ البنك على العلاقة بين ودائع الأفراد والمؤسسات من جهة وحجم السيولة لديه من جهة أخرى.	.884	*0.000
.5	متابعة سلوك الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند مواجهة السحوبات.	.805	*0.000
.6	توفر الرقابة الخارجية الحماية لأموال المودعين والمستثمرين.	.669	*0.000
.7	تفرض السلطة الرقابية العقوبات على البنوك في حالة الخروج عن التعليمات والأنظمة الخاصة بنسب الودائع.	.709	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

4.6.2 الصدق البنائي Structure Validity:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول (8) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (8)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
.1	المعلومات المحاسبية المنشورة.	.835	*0.000
.2	أدوات القياس المستخدمة.	.874	*0.000
.3	متطلبات الإفصاح العام.	.829	*0.000
.4	الجهات الرقابية.	.904	*0.000
.5	حجم وطبيعة الودائع.	.788	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

3- ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (9).

جدول (9)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق*
1.	المعلومات المحاسبية المنشورة.	8	0.925	0.962
2.	أدوات القياس المستخدمة.	10	0.891	0.944
3.	متطلبات الإفصاح العام.	10	0.916	0.957
4.	الجهات الرقابية.	13	0.916	0.957
5.	حجم وطبيعة الودائع.	7	0.851	0.923
	المجالات السابقة معا	48	0.967	0.984

*الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.851، 0.925) لكل مجال من مجالات الاستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة (0.967). وكذلك قيمة الصدق كانت مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.923، 0.962) لكل مجال من مجالات الاستبانة. كذلك كانت قيمة الصدق لجميع فقرات الاستبانة (0.984) وهذا يعني أن معامل الصدق مرتفع.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.7 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:
Statistical Treatments Used in the Study

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمجوروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (10).

جدول (10)

يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجال	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	المعلومات المحاسبية المنشورة.	0.201
.2	أدوات القياس المستخدمة.	0.140
.3	متطلبات الإفصاح العام.	0.063
.4	الجهات الرقابية.	0.226
.5	حجم وطبيعة الودائع.	0.483
	جميع مجالات الاستبانة	0.286

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (10) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

3- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: قد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة .

4- اختبار T في حالة عينة واحدة (one sample T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة .

5- اختبارT في حالة عينتين مستقلتين (Independent Samples T – Test) لمعرفة ما اذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة .

6- اختبار تحليل التبيان الأحادي (One way Analysis of variance – ANOVA) لمعرفة ما اذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين كلا من مجموعتين أو أكثر من البيانات .

4.8 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:
Data Analysis and Test Hypotheses

يتضمن هذا التحليل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي يتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

4.8.1 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية والوظيفية

Statistical Description of the Study Sample According to Personal and Career Information

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية والوظيفية

- **توزيع عينة الدراسة حسب البنك**

جدول (11): البنك

البنك	العدد	النسبة المئوية %
البنك الإسلامي العربي	4	6.9
البنك الإسلامي الفلسطيني	2	3.4
البنك التجاري الفلسطيني	2	3.4
البنك العربي	3	5.2
بنك القدس	4	6.9
البنك العقاري المصري	2	3.4
بنك الأردن	4	6.9
بنك الاستثمار الفلسطيني	3	5.2
بنك الإسكان	3	5.2
بنك القاهرة عمان	5	8.6
بنك فلسطين	26	44.8
المجموع	58	100.0

يتضح من جدول (11) أن ما نسبته 6.9% من عينة الدراسة يعملون في البنك الإسلامي العربي وبنك الأردن ، وبنك القدس5.2 % ، 3.4% يعملون في البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك التجاري الفلسطيني والبنك العقاري المصري، 5.2% يعملون في بنك الاستثمار الفلسطيني وبنك الإسكان والبنك العربي ، 8.6% يعملون في بنك القاهرة عمان، بينما 44.8% يعملون في بنك فلسطين.

- **توزيع عينة الدراسة حسب الجنس**

جدول (12): الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	52	89.7
أنثى	6	10.3
المجموع	58	100.0

يتضح من جدول (12) أن ما نسبته 89.7% من عينة الدراسة ذكور، بينما الباقي 10.3% إناث، ويمكن إرجاع ذلك إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني كذلك قدرة الذكور على تحمل العمل داخل البنك أكثر من الإناث .

- **توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

جدول (13): المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دبلوم فما دون	2	3.4
بكالوريوس	45	77.6
ماجستير فأعلى	11	19.0
المجموع	58	100.0

يتضح من جدول (13) أن ما نسبته 3.4% من عينة الدراسة من حملة درجة الدبلوم فما دون، 77.6% من حملة درجة البكالوريوس، بينما 19.0% من حملة درجة الماجستير فأعلى.

وهذا مدلول ايجابي نحو اهتمام البنوك بالأشخاص المؤهلين علميا مما يساعد على فهم فقرات الاستبانة والإجابة عليها بطريقة علمية للوصول إلى نتاج حقيقية .

- توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

جدول (14): التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
إدارة	12	20.7
اقتصاد	4	6.9
محاسبة	34	58.6
علوم مالية ومصرفية	3	5.2
أخرى	5	8.6
المجموع	58	100.0

يتضح من جدول (14) أن ما نسبته 20.7% من عينة الدراسة تخصصهم إدارة، 6.9% تخصصهم اقتصاد، 58.6% تخصصهم محاسبة، 5.2% تخصصهم علوم مالية ومصرفية، بينما 8.6% تخصصهم هندسة وبرمجة، مما يشير على وجود نسبه عاليه من أفراد عينه الدراسة ذات الاختصاص على فهم مشكلة الدراسة والإجابة على الاستبانة بمهنية وجودة عالية لإعطاء نتائج واقعية .

- توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول (15): سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	2	3.4
من 5 إلى اقل من 10 سنوات	12	20.7
من10 إلى اقل من 15 سنة	18	31.1
15 سنة فأكثر	26	44.8
المجموع	58	100.0

يتضح من جدول (15) أن ما نسبته 3.4% من عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، 20.7% تتراوح سنوات الخبرة لديهم من 5 إلى اقل من 10 سنوات، 31.1 % تتراوح سنوات الخبرة لديهم من10 إلى اقل من 15 سنة، بينما 44.8% سنوات الخبرة لديهم 15 سنة فأكثر، ويعزو الباحث ذلك على أن أفراد العينة يملكون الخبرة العالية وبالتالي قدرتهم على الإجابة بموضوعية وشفافية في مجال مشكلة الدراسة .

- **توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي**

جدول (16):المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مدير البنك/ الفرع	6	10.3
نائب مدير البنك/ الفرع	5	8.6
رئيس قسم	28	48.3
مراقب	9	15.5
أخرى	10	17.3
المجموع	58	100.0

يتضح من جدول (16) أن ما نسبته 10.3% من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي مدير البنك/ الفرع، 8.6% نائب مدير البنك/ الفرع، 48.3% رئيس قسم، 15.5% مراقب، بينما 17.3% مركزهم الوظيفي موظف ومساعد موظف، مما يعني أن معظم أفراد عينة الدراسة من ذوي الاختصاص والخبرة حيث أن مستواهم الوظيفي يمكنهم من الاطلاع على الأمور أكثر من غيرهم وهذا مؤشر جيد على دقة إجابة أسئلة الدراسة .

4.8.2 اختبار فرضيات الدراسة Test Hypotheses :

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الاختبار المعلمي (اختبار T للعينة الواحدة) وهذا الاختبار مناسب في حالة وجود أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضيات حول متوسط (وسيط) درجة الإجابة يساوي درجة الموافقة المتوسطة

الفرضية الصفرية Null hypothesis: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي3 وهي تقابل موافق بدرجة متوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة Alternative hypothesis: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3 .

إذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة ، ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى 3، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة إما إذا كانت قيمة الاختبار سالبه فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة ينقص عن درجة الموافقة المتوسطة .

4.8.2.1 الفرضية الأولى : تؤثر المعلومات المحاسبية المنشورة تأثيرا ذو دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (17).

جدول (17)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " المعلومات المحاسبية المنشورة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تعتمد البنوك على المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة السيولة.	4.36	87.24	19.96	*0.000	2
.2	تستخدم البنوك المعلومات المحاسبية والمالية في التعرف على نسب السيولة وبالتالي الوقوف على المخاطر.	4.41	88.28	20.28	*0.000	1
.3	تعتمد الإدارة على المعلومات المحاسبية والمالية عند تقييم وضع السيولة.	4.36	87.24	17.78	*0.000	2
.4	تساعد المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية في تحقيق درجة عالية من الملائمة و الثقة من قبل المستخدمين.	4.21	84.14	14.31	*0.000	7
.5	يتم استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في التنبؤ بمخاطر السيولة.	4.22	84.48	15.70	*0.000	6
.6	يعتمد البنك على المعلومات المحاسبية والمالية لغرض الوقوف على مدى السيولة وتجنب مخاطرها.	4.21	84.14	14.31	*0.000	7

7.	تعتبر القوائم المالية المنشورة أداة من أدوات القياس التي تساعد على قياس السيولة.	4.26	85.17	15.05	*0.000	5
8.	تساعد المعلومات المحاسبية والمالية في الكشف عن نقاط القوة والضعف في إدارة مخاطر السيولة.	4.29	85.86	15.85	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	4.29	85.82	20.41	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (17) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تستخدم البنوك المعلومات المحاسبية والمالية في التعرف على نسب السيولة وبالتالي الوقوف على المخاطر" يساوي 4.41 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي88.28%، قيمة الاختبار 20.28 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة والسادسة " تساعد المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية في تحقيق درجة عالية من الملائمة و الثقة من قبل المستخدمين"، و" يعتمد البنك على المعلومات المحاسبية والمالية لغرض الوقوف على مدى السيولة وتجنب مخاطرها " يساوي 4.21 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.14%، قيمة الاختبار 14.31، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هاتين الفقرتين دالتين إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهاتين الفقرتين قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هاتين الفقرتين.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.29، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 85.82%، قيمة الاختبار 20.41، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **المعلومات المحاسبية المنشورة** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية الأولى :

تم قبول الفرضية القائلة: تؤثر المعلومات المحاسبية المنشورة تأثيرا ذو دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة ومدى تأثيرها على إدارة مخاطر السيولة وهذا يلاحظ في معظم فقرات المجال وخاصة في الفقرة الثانية التي احتلت اعلى وزن نسبي (88.28 %) ، وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (جربوع ، 2007) ، ودراسة (sadka , 2011) ، التي خلصت الى وجود قدر كبير بين المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرار و مخاطر السيولة .

4.8.2.2 الفرضية الثانية: تؤثر أدوات القياس المستخدمة تأثيرا ذو دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (18).

جدول (18)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " الضوابط وأدوات القياس المستخدمة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	تقوم البنوك بإعداد مؤشرات و نسب مالية تحليلية للتعرف على ربحيتها ومركزها المالي.	4.40	87.93	18.01	0.000*	1
2.	تعتمد البنوك على قائمة التدفقات النقدية في قياس أدائها والتعرف على السيولة المتوفرة لديها.	4.34	86.90	16.09	0.000*	2
3.	تلعب المؤشرات المالية دوراً في تقييم حجم السيولة.	4.29	85.86	15.85	0.000*	3

.4	أدوات القياس المطبقة تتميز بدقة وموضوعية وشفافية لإدارة مخاطر السيولة.	4.03	80.69	10.87	*0.000	9
.5	تقوم البنوك بدراسة وتحليل النسب الخاصة بتطورات حجم رأس المال العامل والسيولة لديها.	4.14	82.76	15.05	*0.000	6
.6	يتم استغلال فائض السيولة المتوفرة لدى البنوك في أوجه استثمارية اخرى مدرة للعوائد.	3.88	77.59	7.44	*0.000	10
.7	تقوم البنوك بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.	4.17	83.45	16.71	*0.000	4
.8	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لحركة السيولة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات.	4.12	82.46	10.86	*0.000	7
.9	تساهم المؤشرات المالية المستخدمة في تحديد قيمة العجز أو الفائض من السيولة في البنك.	4.17	83.45	12.25	*0.000	4
.10	تسعى البنوك إلى استخدام أساليب مالية و إدارية متطورة أخرى لتخطيط السيولة.	4.10	82.07	13.72	*0.000	8
	جميع فقرات المجال معاً	4.17	83.30	18.43	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (18) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تقوم البنوك بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية للتعرف على ربحيتها ومركزها المالي " يساوي 4.40 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.93%، قيمة الاختبار 18.01، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " يتم استغلال فائض السيولة المتوفرة لدى البنوك في أوجه استثمارية اخرى مدرة للعوائد " يساوي 3.88 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.59%، قيمة الاختبار 7.44، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً

عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.17، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 83.30%، قيمة الاختبار 18.43، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **الضوابط و أدوات القياس المستخدمة** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية الثانية :

تم قبول الفرضية القائلة: تؤثر أدوات القياس المستخدمة تأثيرا ذو دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

ويعزو الباحث ذلك إلى مدى أهمية أدوات القياس المستخدمة داخل البنوك في إدارة مخاطر السيولة وهذا واضح في معظم فقرات المجال وخاصة في الفقرة الأولى الذي أعطت اعلى وزن نسبي (87.93%) مما يدل على استخدام أساليب مالية متطورة لاستغلال السيولة في تحقيق عوائد وأرباح ، وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (أرشيد ، 2003) ، والتي خلصت على وجود علاقة ايجابية بين السيولة والربحية في قطاع البنوك .

4.8.2.3 الفرضية الثالثة: تؤثر متطلبات الإفصاح العام تأثيرا ذو دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (19).

جدول (19)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " متطلبات الإفصاح العام "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يساهم الإفصاح العام في تخفيض درجة مخاطر السيولة.	4.10	82.07	12.59	*0.000	9
.2	يلعب الإفصاح العام دوراً أساسياً في تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن وضع السيولة في البنك.	4.09	81.72	15.34	*0.000	10
.3	يقوم البنك بالإفصاح العام بشكل دوري من أجل الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة لديه.	4.19	83.79	13.70	*0.000	6
.4	يوفر الإفصاح العام الشفافية وزيادة الثقة بين البنك وعملائه.	4.26	85.17	15.75	*0.000	4
.5	يتم عرض المعلومات في القوائم المالية والإفصاح عنها وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة.	4.28	85.52	14.50	*0.000	3
.6	يقوم البنك بالإفصاح عن طرق قياس العمليات المصرفية وأثرها على السيولة.	4.14	82.76	13.11	*0.000	8
.7	يتم الإفصاح عن مدى كفاية رأس المال وتوزيعات الأرباح وأثرها على السيولة.	4.19	83.79	13.19	*0.000	6

8.	يتم تبليغ الجهات الرقابية والإفصاح في حالة تعرض البنك لأوضاع مالية سيئة من ناحية السيولة.	4.22	84.48	11.72	*0.000	5
9.	يتم الإفصاح عن القروض والاستثمارات التي يجريها البنك من أجل تقييم السيولة.	4.31	86.21	14.66	*0.000	1
10.	ينبغي أن يفصح البنك عن الأرصدة الهامة الخاصة بالنقدية وما في حكمها التي يحتفظ بها البنك.	4.31	86.21	14.66	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	4.21	84.17	18.50	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (19) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة والعاشرة " يتم الإفصاح عن القروض والاستثمارات التي يجريها البنك من اجل تقييم السيولة " و" ينبغي أن يفصح البنك عن الأرصدة الهامة الخاصة بالنقدية وما في حكمها التي يحتفظ بها البنك" يساوي 4.31 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.21%، قيمة الاختبار 14.66، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هاتين الفقرتين دالتين إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهاتين الفقرتين قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هاتين الفقرتين.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يلعب الإفصاح العام دورا أساسياً في تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن وضع السيولة في البنك " يساوي 4.09 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.72%، قيمة الاختبار15.34، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.21، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 84.17%، قيمة الاختبار 18.50، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **متطلبات الإفصاح العام** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية الثالثة :

تم قبول الفرضية القائلة : تؤثر متطلبات الإفصاح العام تأثيرا ذو دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

ويعزو الباحث ذلك إلى مدى تأثير متطلبات الإفصاح العام على إدارة مخاطر السيولة حيث يلاحظ من التحليل السابق في الجدول رقم (19) أن الفقرة التاسعة والعاشرة احتلتا اعلى وزن نسبي (86.21%) ، مما يعني أن أفراد العينة يدركون أهمية الإفصاح عن القروض والاستثمارات وكذلك الأرصدة النقدية عند تقييم وضع السيولة لدى البنوك ، وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (لايقة ، 2007) ، التي خلصت عن تقييم سيولة البنك التجاري ومخاطر السيولة التي يمكن أن تواجهه من خلال إفصاحه عن مجموعات الاستحقاق .

4.8.2.4 الفرضية الرابعة: تؤثر الجهات الرقابية تأثيرا ذو دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (20).

جدول (20)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الجهات الرقابية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تقوم الإدارة العليا للبنك بمتابعة التقارير والحركة بشكل يومي بالنسبة للسيولة.	4.47	89.31	18.64	*0.000	1
.2	يوفر البنك نظاما رقابيا جيدا على حركة السيولة.	4.43	88.62	20.43	*0.000	2
.3	تقوم السلطة النقدية بمتابعة حركة السيولة لدى البنك بشكل يومي.	4.19	83.79	9.99	*0.000	10
.4	تتصف الرقابة الداخلية للبنك بالمهنية والحيادية عند قياس ومتابعة عنصر السيولة.	4.36	87.24	17.78	*0.000	3
.5	من مهام الرقابة الداخلية في البنك متابعة التحقق من المحافظة على متطلبات السيولة.	4.28	85.52	15.79	*0.000	6
.6	تعتبر التقارير الناتجة عن الرقابة الداخلية أداة جيدة لاتخاذ قرار بخصوص السيولة.	4.26	85.17	12.97	*0.000	8
.7	يمكن اعتبار الرقابة الخارجية وسيلة مهمة في ضبط مخاطر السيولة.	4.17	83.45	11.87	*0.000	11
.8	تساعد الرقابة على متابعة العناصر والعمليات المالية المرتبطة بتقييم مخاطر السيولة.	4.28	85.52	18.58	*0.000	6

.9	تعمل الجهات الرقابية على فرض نسب معينة من السيولة النقدية والقانونية وتتابعها بشكل دوري ومنظم.	4.34	86.90	16.83	*0.000	4
.10	تقوم السلطة النقدية بتقديم الدعم للبنوك عند تعرضها لازمة سيولة.	3.59	71.72	3.92	*0.000	13
.11	يتم مراقبة ومتابعة حركة الموجودات والمطلوبات والاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات.	4.09	81.72	11.30	*0.000	12
.12	تساعد الرقابة الداخلية على الكشف المبكر عن مخاطر السيولة لدى البنك.	4.31	86.21	14.13	*0.000	5
.13	يتم التنسيق والتعاون بين مدراء الإدارات المختلفة ودائرة الرقابة الداخلية من أجل تذليل المشاكل المتعلقة بمخاطر السيولة.	4.21	84.14	11.99	*0.000	9
	جميع فقرات المجال معاً	4.23	84.56	18.21	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (20) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تقوم الإدارة العليا للبنك بمتابعة التقارير والحركة بشكل يومي بالنسبة للسيولة " يساوي 4.47 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي89.31%، قيمة الاختبار 18.64 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " تقوم السلطة النقدية بتقديم الدعم للبنوك عند تعرضها لازمة سيولة " يساوي 3.59 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.72%، قيمة الاختبار 3.92 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.23، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 84.56%، قيمة الاختبار 8.21 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **الجهات الرقابية** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية الرابعة :

تم قبول الفرضية القائلة : تؤثر الجهات الرقابية تأثيرا ذو دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

ويعزو الباحث ذلك إلى مدى تأثير الجهات الرقابية إن كانت رقابة داخلية أم رقابة خارجية على إدارة مخاطر السيولة حيث يلاحظ من التحليل السابق في الجدول رقم (20) أن الفقرة الأولى احتلت اعلى وزن نسبي (89.31%) ، مما يعني أن أفراد العينة يدركون مدى أهمية الدور الذي تلعبه الإدارة العليا بمتابعة التقارير الرقابية بشكل دوري ومستمر عن نسب السيولة ، وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (الأعرج ،2010) ، ودراسة (غنام ، 2008) .

4.8.2.5 الفرضية الخامسة: يؤثر حجم وطبيعة الودائع تأثيرا ذو دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (21).

جدول (21)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " حجم وطبيعة الودائع "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يتمتع البنك بسيولة تمكنه من مواجهة التزاماته في موعد الاستحقاق.	4.03	80.69	8.25	*0.000	6
.2	إيداع الأموال في البنوك لفترات قصيرة الأجل يساعد البنك على استغلالها في الأنشطة المختلفة.	3.72	74.39	5.45	*0.000	7
.3	تتوقف متطلبات السيولة التي يحتفظ بها البنك إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك.	4.26	85.17	15.75	*0.000	2
.4	يحافظ البنك على العلاقة بين ودائع الأفراد والمؤسسات من جهة وحجم السيولة لديه من جهة أخرى.	4.17	83.45	11.87	*0.000	4
.5	متابعة سلوك الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند مواجهة السحوبات.	4.26	85.26	13.72	*0.000	1
.6	توفر الرقابة الخارجية الحماية لأموال المودعين والمستثمرين.	4.24	84.83	13.34	*0.000	3
.7	تفرض السلطة الرقابية العقوبات على البنوك في حالة الخروج عن التعليمات والأنظمة الخاصة بنسب الودائع.	4.17	83.45	12.25	*0.000	4

	جميع فقرات المجال معاً	4.12	82.48	15.12	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (21) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " متابعة سلوك الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند مواجهة السحوبات " يساوي 4.26 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي85.26%، قيمة الاختبار 13.72 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " إيداع الأموال في البنوك لفترات قصيرة الأجل يساعد البنك على استغلالها في الأنشطة المختلفة " يساوي 3.72 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.39%، قيمة الاختبار 5.45 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.12، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 82.48%، قيمة الاختبار 15.12 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **حجم وطبيعة الودائع** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية الخامسة :

تم قبول الفرضية القائلة : يؤثر حجم وطبيعة الودائع تأثيرا ذو دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية حجم وطبيعة الودائع ومدى تأثيرها على مخاطر السيولة ، حيث يلاحظ من التحليل السابق في الجدول رقم (21) ،إن الفقرة الخامسة أعطت اعلى وزن نسبي (85.26) ، مما يعني أن أفراد العينة يدركون مدى حرص ومحافظة البنك على متابعة سلوك ونوع وحجم الودائع في تخفيض مخاطر السيولة وكذلك في مواجهة متطلبات السحوبات ، وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (قريط ، 2011).

تحليل جميع الفقرات معا

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (الحياد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (22).

جدول (22)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع الفقرات

البند	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
جميع الفقرات معاً	4.21	84.13	21.29	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (22) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.21 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.13%، قيمة الاختبار 21.29 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على الفقرات بشكل عام.

بصفة عامة يظهر الجدول رقم (22) وبشكل كلي نتائج آراء أفراد عينة الدراسة بان المتوسط الحسابي لجميع المحاور يساوي (4.21) والوزن النسبي يساوي (84.13) وهي اكبر من الوزن النسبي المتوسط (60%) ، والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل على ان المعلومات المحاسبية والمالية لها دور فعال في إدارة مخاطر السيولة عند مستوى دلاله $\alpha = 0.05$

4.8.2.6 الفرضية السادسة : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى الى كل من المتغيرات (الجنس ، المؤهل العلمي ، التخصص ، سنوات الخبرة ، المركز الوظيفي) .

يبين جدول (23) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع متغيرات السمات الشخصية وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول " دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة " تعزى للسمات الشخصية.

جدول (23):

نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين وتحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق وفق البيانات الشخصية

السمات الشخصية	الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية(.Sig)
الجنس	T لعينتين مستقلتين	0.873	0.387
المؤهل العلمي	تحليل التباين الأحادي	0.111	0.895
التخصص	تحليل التباين الأحادي	1.374	0.256
سنوات الخبرة	تحليل التباين الأحادي	1.687	0.181
المركز الوظيفي	تحليل التباين الأحادي	0.986	0.423

نتيجة الفرضية السادسة :

تم رفض الفرضية القائلة : توجد فروقات ذات دلاله إحصائية حول دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تعزى الى كل من المتغيرات (الجنس ، المؤهل العلمي ، التخصص ، سنوات الخبرة ، المركز الوظيفي)

ويعزو الباحث ذلك الى ان متغيرات السمات الشخصية تلعب دورا فعالا في دقة الإجابات مما يساعد في الحصول على نتائج واقعية وهذا يلاحظ في نتائج اختبار جدول رقم (23) بان القيمة الاحتمالية اكبر من مستوي الدلالة لجميع المتغيرات بمعنى قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة ، مما يدل ان زيادة سنوات الخبرة العلمية والعملية والاعتماد على المؤهل العلمي ، والتركيز على التخصص يؤدي الى رفع المستوى المهني لدى الموظفين ، وبذلك يمكن استنتاج بأنه لا توجد فروق في متوسطات إجابات أفراد العينة .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

Chapter Five

Conclusions and Recommendations

أولا : النتائج Conclusions :

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لآراء أفراد العينة تم التوصل إلى النتائج التالية :

1. تستخدم البنوك المعلومات المحاسبية والمالية في التعرف على نسب السيولة وبالتالي الوقوف على المخاطر حيث حصلت على درجة موافقة عالية في مجال المعلومات المحاسبية المنشورة .
2. تساعد المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية في تحقيق درجة عالية من الملاءمة والثقة من قبل المستخدمين .
3. أكدت نتائج التحليل الإحصائي على أن المعلومات المحاسبية المنشورة تؤثر على إدارة مخاطر السيولة .
4. تقوم البنوك بإعداد مؤشرات ونسب مالية تحليلية للتعرف على ربحيتها ومركزها المالي ، وكذلك تعتمد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أدائها والتعرف على السيولة المتوفرة لديها ، في مجال أدوات القياس المستخدمة في أدارة مخاطر السيولة .
5. يتم استغلال فائض السيولة المتوفرة لدى البنك في أوجه استثمارية اخرى من اجل تحقيق عوائد مرضية .
6. بينت نتائج التحليل أن الإدارة العليا تقوم بمراقبة ومتابعة التقارير اليومية بشكل دوري وهذا الأسلوب يستند إلى نظام رقابي جيد على حركة السيولة لدى البنك .
7. تعمل الجهات الرقابية على فرض نسب معينة من السيولة النقدية والقانونية بشكل دوري ومنظم ويتضح هذا في مجال الجهات الرقابية وتأثيرها على إدارة مخاطر الائتمان.
8. يوفر الإفصاح العام الشفافية والموضوعية وزيادة الثقة بين البنك وعملائه والتي يكون له اثر كبير في تخفيض درجة مخاطر السيولة داخل البنك .
9. يقتصر الإفصاح العام على تزويد فئات معينة من مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن وضع السيولة في البنك حيث أبدى أفراد العينة موافقتهم على ذلك .
10. تتميز الودائع بأنها تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها البنك عند مواجهة السحوبات في تواريخ الاستحقاق .
11. يؤثر حجم وطبيعة الودائع على متطلبات السيولة لدى البنك .
12. لا توجد فروقات ذات دلاله إحصائية عند مستوي دلاله $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة تعزى إلى كل من (الجنس ، المؤهل العلمي ، التخصص ، سنوات الخبرة ، المركز الوظيفي).

ثانياً : التوصيات Recommendation :

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي خرج الباحث بالتوصيات التالية :

1. تطوير نظم محاسبية تساهم في التنبؤات المستقبلية عن وضع السيولة لدى البنوك لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة.
2. الاعتماد على الأساليب العلمية في الكشف عن نقاط القوة والضعف التي قد تتعرض لها البنوك من ناحية السيولة وخاصة في الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة .
3. ضرورة الاهتمام بفائض السيولة المتوفرة لدى البنوك في أوجه استثمارية متنوعة من اجل زيادة ربحية البنك وكذلك الحفاظ على القيمة الزمنية للنقود.
4. العمل على توفير أدوات قياس مالية وإدارية مناسبة من اجل تجنب مخاطر السيولة لعدم الوقوع في عسر مالي الذي يؤدي بدورة إلى الإفلاس .
5. حرص البنوك التجارية على تطبيق مبدأ الإفصاح العام بمصداقية بما يحقق مطالب مستخدمي القوائم المالية في تزويدهم عن وضع السيولة داخل البنوك لجميع الفئات .
6. نشر الوعي المحاسبي والمالي من خلال عقد ندوات (دورات) بشكل دوري ومستمر داخل البنوك يتم فيها إشراك معظم الموظفين لمواجهة المشكلات المستقبلية والذي من شانه تخفيض مخاطر السيولة .
7. العمل على دعم البنوك التجارية عند تعرضها لازمات مالية ومنها أزمة السيولة من خلال السلطة النقدية الفلسطينية والذي من شانه تخفيض مخاطر السيولة.
8. وضع خطط وأنظمة إنذار مبكر لمراقبة ومتابعة حركة عناصر السيولة البنكية بشكل يومي كي تكون إحدى الأساليب المستخدمة لضبط مخاطر ونقص السيولة التي تتعرض لها البنوك على كافة المستويات .
9. تعزيز التنسيق والتعاون بين السلطة النقدية الفلسطينية والبنوك التجارية العاملة الذي بدورة يساهم في رفع كفاءة العمل المصرفي.
10. على البنوك تطوير سياسة (هيكل) لإدارة مخاطر السيولة توضح بشكل رئيس دور مسؤوليات مجلس الإدارة في إدارة مخاطر السيولة من خلال إنشاء وحدة مركزية في البنك تعنى بتلك المخاطر وتحديد مهام وصلاحيات هذه الوحدة في ظل الأزمات الضاغطة من خلال :

- نظام معلومات جيد لقياس وتحديد متطلبات السيولة.
- التدقيق الداخلي والمراجعة الدورية لممارسات إدارة السيولة ومراقبة الحاجات التمويلية.

- وضع مجموعة من المؤشرات للمساعدة في التعرف مبكراً على مشاكل السيولة.
- جدول استحقاقات الالتزامات وسحوبات الودائع.
- الإفصاح العام من خلال التقارير الدورية يخدم جميع فئات المستخدمين .
- تنمية القدرات والمهارات عند الموظفين.

ثالثاً : الدراسات المستقبلية Future Studies :

في ضوء ما تقدم فإن الباحث يقترح إجراء الدراسات التالية :

1. مخاطر السيولة وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني.
2. إجراء دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة من حيث إدارة مخاطر السيولة.
3. دور المعلومات المحاسبية والمالية في التنبؤ بمخاطر السيولة في الشركات التجارية.
4. اندماج المصارف التجارية لمواجهة الأزمات المتعلقة بالسيولة والمخاطر التي قد تترتب عليها.
5. إجراء دراسة تسعى لوضع نظام رقابي متطور ومراجعة يومية للعمليات المحاسبية والمالية تساهم فيه سلطة النقد الفلسطينية.

قائمة المراجع
References

أولا : المراجع العربية Arabic References

- أبو حمام ، ماجد إسماعيل ، (2009) ، " **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

- أبو تركي ، حسام الدين نبيل ، (2011) ، " **إدارة مخاطر السيولة** " ، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية التي تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، بنك السودان المركزي ، العدد الحادي والستون .

- أحمد على ، خالد عبد الرحمن ، (2002) ، " **مستوى الإفصاح المحاسبي لاعتماد الشركات المساهمة اليمنية** " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، العراق .

- الأعرج ، عدنان شاهر، (2010) ، " **إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، العدد الخامس والعشرون .

- آل علي ، رضا صاحب أبو حمد ، (2002) ، " **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر** " ، (ط1)، عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- الدرابسة ، بشار ، (2008) ، " **أثر فائض السيولة النقدية على معدلات الربحية في البنوك التجارية**" ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الأردن .

- الحسيني ، فلاح حسن ، والدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، (2008) ، " **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** " الأردن : دار وائل للنشر .

- الحسيني، فلاح حسن ، والدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، (2000) ، " **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** " ، (ط1) ، عمان : دار وائل للطباعة والنشر .

- لايقه ، رولاكاسى ، (2007) ، " **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودرها في ترشيد قرارات الاستثمار** " ، دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين كلية الاقتصاد ، سوريا .

- الكفراوي ، عوف ، (1998) ، " **الرقابة المالية النظرية والتطبيق** "، الطبعة الثانية ، الإسكندرية : مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست .

- الكراسنة ، إبراهيم ، (2006) ، " **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر** " ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي .

- السعدي ، سوسن محمد ،(2010) ، " **المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن** – دراسة مقارنة رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك ، الأردن.

- الفداغ ، فداغ ، (2002) ، " **المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول** " ، (ط2) ، عمان : الوراق للنشر والتوزيع .

- الصيرفي ، محمد عبد الفتاح ، (2006) ، " **إدارة البنوك** " ، (ط1) ، عمان : دارة المناهج للنشر والتوزيع .

- القاضي ، زيادة عبد الكريم ، وأبو زلطة ، محمد خليل ، (2010) " **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية** " ، (ط1) ، عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع .

- القاضي ، حسين ، وحمدان ، مأمون ، (2007) ، " **نظرية الحاسبة** " ، (ط2) : دار الثقافة للنشر والتوزيع .

- أرشيد ، عبد المعطي ، (2003) ، " **العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني** " ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد الخامس عشر .

- الشمري ، صادق راشد ، (2009) ، " **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية** " ، (ط1) عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .

- جاموس ، مصطفى ، (1999) ، " **قائمة التدفق النقدي احد المداخل الرئيسية لتطوير نظم المعلومات المحاسبي في سوريا** " ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الأول ، العدد الأول .

- جامعة القدس المفتوحة ، (2008)، " **إدارة المصارف** " ، الطبعة الأولى ، عمان : الأردن .

- جامعة القدس المفتوحة ، (2007)،أ ، " **نظرية المحاسبة** " ، الطبعة الأولى ، عمان : الأردن .

- جامعة القدس المفتوحة ، (2007) ،ب، " **أنظمة المعلومات المحاسبية** " ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن .

- جامعة القدس المفتوحة ، (2006) ،" **إدارة مخاطر الائتمان** " ، الطبعة الأولى ، عمان

- جامعة القدس المفتوحة ، (2000) ، " **الإدارة المالية** " ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن.

- جامعة القدس المفتوحة ، (1999) ، " **النقود والمصارف** " ، الطبعة الأولى ، عمان : الأردن .

- جمعة ، أحمد ، وآخرون ، (2003) ، " **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر** " ، الطبعة الأولي ، الأردن ، دار المناهج للنشر والتوزيع .

- جربوع ، يوسف محمود، (2007) ، " **مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين** " ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)" ، المجلد 15 ، العدد الثاني.

- هندي ، منير إبراهيم ، (1996) ، " **إدارة البنوك التجارية** " ، مدخل اتخاذ القرارات الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث .

- حجازي ، وجدي حامد ، (2010) ، " **تخطيط وإدارة السيولة النقدية** " الإسكندرية : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع .

- حمزة ، محي الدين، (2007) ، "**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية**" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية" ، المجلد (23) ، العدد الأول .

- حنان ، رضوان حلوه ، (2009)، " **مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العملية** " ، (ط2) ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع .

- حنفي ، عبد الغفار ، (1997) ، " **إدارة البنوك و السياسات المصرفية ، تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية في البنوك** " ، الإسكندرية ، وبيروت العربية : الدار الجامعية .

- حنفي ، عبد الغفار ، (2002) ، " **إدارة المصارف و السياسات المصرفية** " ، تحليل القوائم المالية ، والجوانب التنظيمية ، البنوك الإسلامية والتجارية ، جامعة الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر .

- حنفي ، عبد الغفار ، وأبو قحف ، عبد السلام ، (2004) ، " **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** " السياسات المصرفية وتحليل القوائم المالية ، الجوانب التنظيمية والتطبيقية ، جامعة الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر .

- حسين ، على، وحسين ، احمد ، (2004) ، " **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية** " ، جامعة الإسكندرية : الدار الجامعية .

- موسى ، أسامة محمود ،(2010) " **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية** " دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

- مطر ، محمد ، والسيوطي ، موسى ، (2008) ، " **التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والعرض والإفصاح** " ، (ط2) عمان : دار وائل للنشر والتوزيع.

- سلطان ، محمد سعيد ، (2005) ، " **إدارة البنوك** " ، جامعة الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة.

- سلطة النقد الفلسطينية، (2010)، "**التقرير السنوي** "، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.

- سلطة النقد الفلسطينية ،(2011) ، " **التقرير السنوي** ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.

- سلطة النقد الفلسطينية ، (2012) ، " **تقرير الاستقرار المالي** ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية .

– سعيد ،حسين ، (بدون تاريخ) ، " **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**"
Hssaifan@Islamicbank.com.jo"

- عبد الله ، خالد أمين ، والطراد ، إسماعيل إبراهيم ، (2006) ، " **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية** " ، (ط1) ، عمان : دار وائل للنشر .

- عبد المنعم ، محمد علاء الدين ، (2000) ، " **ربط المعلومات بالمتطلبات الأساسية للنماذج الاقتصادية** " ، مجلة المحاسبة التي تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبين ، العدد الرابع والعشرون .

- عبد الستار ، رجاء رشيد ، (2012) ، "**تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الحادي والثلاثون .

- عصفور ، محمد ذا النون ، و العبادي، هيثم ، (2008) ، " **تقيم مدى الالتزام بمعايير الإفصاح الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في السوق** " ، دراسة العينة من الشركات الأردنية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، جامعة القاهرة ،العدد السبعون، الجزء الأول.

- غنام ، بشرى بدير ، (2008) ، " **مخاطر السيولة بين كيانات البنوك المندمجة و غير المندمجة دراسة تفحيصية مقارنة** " ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الأزهر ، العدد الثالث .

- قاسم ، علي محسن ، (2007) ، " **تفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية والسيولة النقدية** " نموذج مقترح بالتطبيق على المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد الثاني والأربعون .

- قريط ، عصام ، (2011) ، " **دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي** " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد الثالث .

- رمضان ، زياد سليم ، وجودة ، محفظ أحمد ، (1996) ، " **إدارة البنوك** " ، (ط2) ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

- شبير ، أحمد ، (2006) ، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارة دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العاملة في فلسطين** " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

- تركي ، عبد السلام محمود إبراهيم ، (1993) ، " **تحليل التقارير المالية** " ، جامعة الملك سعود ، الرياض : دار المريخ .

References in English ثانياً : المراجع الانجليزية

- Akhtar .M. et.al , (2011) **, liquidity Risk Management : A comparative study between conventional and Islamic Banks of Pakistan** , journal of research in Business, vol .1. Iss: 1 pp.35-44 **.**

- Bank for international settlements, (2008) **, principles for sound liquidity risk management and supervision Basel committee on banking supervision ,** Switzerland **(www.bis.org).**

- Bank for international settlements, (2006) **, the management of liquidity risk in financial groups, Basel committee on banking supervision ,** Switzerland **, (www.bis.org).**

- CPA Australian, (2010)**, guide to managing liquidity risk,** Australia **(www.cpaaustralia.com ,au).**

- Davis , E.philip, (2003), **Liquidity Management in Banking Crises,** Brunel university west London **(www.Ephilipdavis.com).**

- Financial reporting council, (2009), **going concern and liquidity risk** : guidance for directors of u k companies **(www.frc.org.uk).**

- Garcia, R, (2009) , **liquidity risk** : what is it ? how to measure it ? EDHEC business school, Cirano , Montréal, Canada **(www.cirano.qc.ca)**

- Gordon, B.davis, (1974) **, management Information system** , CN . y : MCgrow hill book Co. , p31.

- Ratnovski , Lev, (2007), **Liquidity and Transparency in bank risk Management** ,Bank of England and university of Amsterdam, u k.

- Richard , B.& venkat, s . **liquidity risk management** pricewaterhouse coopers, the journal . global perspectives on challenges and opportunities **(www.pwc.com).**

- Sadka , Ronnie , (2011) , **liquidity risk and accounting Information**, journal of accounting & Economics (JAE), forthcoming , july , 27 .

- SWIFT, (2011) **Managing liquidity risk** , white paper **(www.swift.com).**

- Wagner , wolf , (2005), **Credit Derivatives, the Liquidity of Bank Assets and Banking Stability** , university of Cambridge and Tilburg university**.**

الملاحق

Appendices

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

الجامعة الإسلامية – غزة

الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم المحاسبة والتمويل

السادة / ..... المحترمون

تحية طيبة وبعد ،،،،،،

الاستبانة المرفقة هي جزء من بحث أكاديمي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل نأمل منكم قراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقرات بدقة وموضوعية من اجل تقديم المعلومات التي تساعد في إتمام هذه الدراسة بعنوان :

" **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة** "

دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة .

لذا أرجو من سيادتكم أن تتكرموا بالإجابة على أسئلة الاستبانة وتقديم المعلومات الدقيقة حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى أفضل النتائج ، علما بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول الشكر والتقدير

الباحث

نصر رمضان حلاسه

الجزء الأول / المعلومات الشخصية والوظيفية

الرجاء وضع علامة (/) أمام الإجابة التي تختارها :

1. **الجنس :**

☐ ذكر ☐ أنثى

2. **المؤهل العلمي :**

☐ دبلوم فما دون ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى

3. **التخصص :**

☐ إدارة ☐ اقتصاد ☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية

☐ أخرى حددها.....

4. **سنوات الخبرة :**

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 – اقل من 10 سنوات ☐ من 10 – اقل من 15 سنة

☐ 15 سنة فأكثر

5. **المركز الوظيفي :**

☐ مدير البنك / الفرع ☐ نائب مدير البنك / الفرع ☐ رئيس قسم ☐ مراقب

☐ اخرى حددها .....

الجزء الثاني / المعلومات المتعلقة بالفرضيات

الفرضية الأولى : تؤثر المعلومات المحاسبية المنشورة تأثيرا ذو دلاله إحصائية على إدارة مخاطر السيولة .

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتمد البنوك على المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة السيولة.					
2	تستخدم البنوك المعلومات المحاسبية والمالية في التعرف على نسب السيولة وبالتالي الوقوف على المخاطر.					
3	تعتمد الإدارة على المعلومات المحاسبية والمالية عند تقييم وضع السيولة.					
4	تساعد المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية في تحقيق درجة عالية من الملائمة و الثقة من قبل المستخدمين.					
5	يتم استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في التنبؤ بمخاطر السيولة.					
6	يعتمد البنك على المعلومات المحاسبية والمالية لغرض الوقوف على مدى السيولة وتجنب مخاطرها.					
7	تعتبر القوائم المالية المنشورة أداة من أدوات القياس التي تساعد على قياس السيولة.					
8	تساعد المعلومات المحاسبية والمالية في الكشف عن نقاط القوة والضعف في إدارة مخاطر السيولة.					

الفرضية الثانية : تؤثر الضوابط و أدوات القياس المستخدمة تأثيرا ذو دلاله إحصائية على إدارة مخاطر السيولة .

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم البنوك بإعداد مؤشرات و نسب مالية تحليلية للتعرف على ربحيتها ومركزها المالي.					
2	تعتمد البنوك على قائمة التدفقات النقدية في قياس أدائها والتعرف على السيولة المتوفرة لديها					
3	تلعب المؤشرات المالية دورا في تقييم حجم السيولة.					
4	أدوات القياس المطبقة تتميز بدقة وموضوعية وشفافية لإدارة مخاطر السيولة .					
5	تقوم البنوك بدراسة وتحليل النسب الخاصة بتطورات حجم رأس المال العامل والسيولة لديها					
6	يتم استغلال فائض السيولة المتوفرة لدى البنوك في أوجه استثمارية اخرى مدرة للعوائد .					
7	تقوم البنوك بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.					
8	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لحركة السيولة وقدرتها علي الوفاء بالالتزامات.					
9	تساهم المؤشرات المالية المستخدمة في تحديد قيمة العجز أو الفائض من السيولة في البنك.					
10	تسعى البنوك إلى استخدام أساليب مالية و إدارية متطورة أخرى لتخطيط السيولة					

الفرضية الثالثة : تؤثر متطلبات الإفصاح العام تأثيرا ذو دلاله إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساهم الإفصاح العام في تخفيض درجة مخاطر السيولة.					
2	يلعب الإفصاح العام دوراً أساسياً في تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن وضع السيولة في البنك.					
3	يقوم البنك بالإفصاح العام بشكل دوري من أجل الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة لديه .					
4	يوفر الإفصاح العام الشفافية وزيادة الثقة بين البنك وعملائه.					
5	يتم عرض المعلومات في القوائم المالية والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة					
6	يقوم البنك بالإفصاح عن طرق قياس العمليات المصرفية وأثرها على السيولة.					
7	يتم الإفصاح عن مدى كفاية رأس المال و توزيعات الأرباح وأثرها على السيولة.					
8	يتم تبليغ الجهات الرقابية والإفصاح في حالة تعرض البنك لأوضاع مالية سيئة من ناحية السيولة.					
9	يتم الإفصاح عن القروض والاستثمارات التي يجريها البنك من أجل تقييم السيولة.					
10	ينبغي أن يفصح البنك عن الأرصدة الهامة الخاصة بالنقدية وما في حكمها التي يحتفظ بها البنك.					

الفرضية الرابعة : تؤثر الجهات الرقابية تأثيرا ذو دلاله إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم الإدارة العليا للبنك بمتابعة التقارير والحركة بشكل يومي بالنسبة للسيولة .					
2	يوفر البنك نظاما رقابيا جيدا على حركة السيولة					
3	تقوم السلطة النقدية بمتابعة حركة السيولة لدى البنك بشكل يومي .					
4	تتصف الرقابة الداخلية للبنك بالمهنية والحيادية عند قياس ومتابعة عنصر السيولة .					
5	من مهام الرقابة الداخلية في البنك متابعة التحقق من المحافظة على متطلبات السيولة.					
6	تعتبر التقارير الناتجة عن الرقابة الداخلية أداة جيدة لاتخاذ قرار بخصوص السيولة					
7	يمكن اعتبار الرقابة الخارجية وسيلة مهمة في ضبط مخاطر السيولة.					
8	تساعد الرقابة على متابعة العناصر والعمليات المالية المرتبطة بتقييم مخاطر السيولة.					
9	تعمل الجهات الرقابية على فرض نسب معينة من السيولة النقدية والقانونية وتتابعها بشكل دوري ومنظم .					
10	تقوم السلطة النقدية بتقديم الدعم للبنوك عند تعرضها لازمة سيولة.					
11	يتم مراقبة ومتابعة حركة الموجودات والمطلوبات والاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات .					

12	تساعد الرقابة الداخلية على الكشف المبكر عن مخاطر السيولة لدى البنك .					
13	يتم التنسيق والتعاون بين مدراء الإدارات المختلفة ودائرة الرقابة الداخلية من أجل تذليل المشاكل المتعلقة بمخاطر السيولة.					

الفرضية الخامسة : يوثر حجم وطبيعة الودائع تأثيرا ذو دلاله إحصائية على إدارة مخاطر السيولة.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتمتع البنك بسيولة تمكنه من مواجهة التزاماته في موعد الاستحقاق .					
2	إيداع الأموال في البنوك لفترات قصيرة الأجل يساعد البنك على استغلالها في الأنشطة المختلفة .					
3	تتوقف متطلبات السيولة التي يحتفظ بها البنك إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك .					
4	يحافظ البنك على العلاقة بين ودائع الأفراد والمؤسسات من جهة وحجم السيولة لديه من جهة أخرى.					
5	متابعة سلوك الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند مواجهة السحوبات .					
6	توفر الرقابة الخارجية الحماية لأموال المودعين والمستثمرين.					
7	تفرض السلطة الرقابية العقوبات على البنوك في حالة الخروج عن التعليمات والأنظمة الخاصة بنسب الودائع.					

ملحق رقم (2)

المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة

اسم البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع
بنك فلسطين	1960	7
البنك التجاري الفلسطيني	1994	1
بنك الاستثمار الفلسطيني	1995	1
بنك القدس للتنمية والاستثمار	1997	2
البنك الإسلامي الفلسطيني	1995	1
البنك العربي	1994	1
بنك القاهرة عمان	1986	1
بنك الأردن	1994	1
البنك العقاري المصري العربي	1994	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995	1
البنك الإسلامي العربي	1996	1
المجموع	–	18

ملحق رقم (3)

قائمة أسماء المحكمين

الاسم	التخصص	الدرجة العلمية	الوظيفة	مكان العمل
أ.د. على عبد الله شاهين	محاسبة	أستاذ	مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية و المالية	الجامعة الإسلامية
أ.د يوسف عاشور	إدارة أعمال	أستاذ	عضو هيئة تدريس	الجامعة الإسلامية
د. عصام عبد الله البحيصي	محاسبة	أستاذ مشارك	رئيس قسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية
د. جبر إبراهيم الداعور	محاسبة	أستاذ مشارك	عضو هيئة تدريس	جامعة الأزهر
د. حمدي شحدة زعرب	محاسبة	أستاذ مشارك	نائب عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
د. ماهر موسى درغام	محاسبة	أستاذ مشارك	عضو هيئة تدريس	الجامعة الإسلامية
د. سمير صافي	اقتصاد وإحصاء	أستاذ مشارك	رئيس قسم الاقتصاد	الجامعة الإسلامية
د. علي النعامي	محاسبة	أستاذ مساعد	رئيس قسم المحاسبة	جامعة الأزهر
د. ياسر الشرفا	محاسبة	أستاذ مساعد	عضو هيئة تدريس	الجامعة الإسلامية

تعليمات رقم (4 /2011)

إلى كافة المصارف العاملـــة في فلسطيـــن

التاريخ: الاثنين، 29 آب، 2011

الموضوع: تعليمات السيولة

استنادا لأحكام قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، والحاقاً بالتعليمات رقم (2008/5) بتاريخ 2008/12/29، تستبدل الفقرة (2/ت) والتي تنص على:

أ. الحد الأدنى لنسبة السيولة النقدية:

1. للمصرف: 3% لكل عملة و6% لإجمالي العملات.
2. للفرع: 2% لكل عملة و4% لإجمالي العملات.

لتصبح:

أ. الحد الأدنى لنسبة السيولة النقدية:

3. للمصرف: 4% لكل عملة و7% لإجمالي العملات.
4. للفرع: 3% لكل عملة و5% لإجمالي العملات.

يبدأ سريان هذا التعديل على التعليمات اعتباراً من تاريخ 2011/9/1، ولحين صدور تعليمات أخرى.

دائرة الرقابة والتفتيش
سلطة النقد الفلسطينية

Ramallah - Al Bireh P.O.Box 452 - Tel: 02-2409920 - Fax: 02-2409922
Gaza - P.O.Box 4026 - Tel: 08-2825713 - Fax: 08-2844487
E-mail: info@pma.ps www.pma.ps

رام الله – البيرة – ص.ب: ٤٥٢ – هاتف: ٠٢-٢٤٠٩٩٢٠ – فاكس: ٠٢-٢٤٠٩٩٢٢
غزة – ص.ب: ٤٠٢٦ – هاتف: ٠٨-٢٨٢٥٧١٣ – فاكس: ٠٨-٢٨٤٤٤٨٧